مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثانية والعشرون : العدد الثامن والثمانون ـ صفر ١٤٣٦ هـ / كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤ م

عدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين لابن الجزري:
محمد بن محمد بن محمد العمري الدمشقي الشيرازي الشافعي شمس الدين، أبو الخير ٨٣٣هـ.

Iddatul Hisnil Haseen Min Kalami Sayyidil Mursaleen By. Ibn al-Jazari,
Mohammed bin Mohammed al-Dimashqi al-Shafiee, d. 833 AH.

شروط النشر في المجلة

١ – أن يكون الموضوع المطروق متميّزًا بالجدّة والموضوعية والشمول والإثراء المعرفي، وأن يتناول أحد أمرين:

– قضية ثقافية معاصرة، يعود بحثها بالفائدة على الثقافة العربية والإسلامية، وتسهم في تجاوز المشكلات الثقافية.

– قضية تراثية علمية، تسهم في تنمية الزاد الفكري والمعرفي لدى الإنسان العربي المسلم، وتثري الثقافة العربية والإسلامية بالجديد.

٢ – ألاّ يكون البحث جزءًا من رسالة الماجستير أو الدكتوراه التي أعدّها الباحث، وألاّ يكون قد سبق نشره على أيّ نحو كان، ويشمل ذلك البحوث المقدمة للنشر إلى جهة أخرى، أو تلك التي سبق تقديمها للجامعات أو الندوات العلمية وغيرها، ويثبت ذلك بإقرار بخط الباحث وتوقيعه.

٣ – يجب أن يُراعى في البحوث المتضمنة لنصوص شرعية ضبطها بالشكل مع الدقّة في الكتابة، وعزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة.

٤ – يجب أن يكون البحث سليمًا خاليًا من الأخطاء اللغوية والنحوية، مع مراعاة علامات الترقيم المتعارف عليها في الأسلوب العربي، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

٥ – يجب اتّباع المنهج العلمي من حيث الإحاطة، والاستقصاء، والاعتماد على المصادر الأصيلة، والإسناد، والتوثيق، والحواشي، والمصادر، والمراجع، وغير ذلك من القواعد المرعية في البحوث العلمية، مع مراعاة أن تكون مراجع كلّ صفحة وحواشيها أسفلها.

٦ – بيان المصادر والمراجع العلمية ومؤلفيها في نهاية كلّ بحث مرتبة ترتيبًا هجائيًّا تبعًا للعنوان مع بيان جهة النشر وتاريخه.

٧ – أن يكون البحث مجموعًا بالحاسوب، أو مرقونًا على الآلة الكاتبة، أو بخطٍ واضح، وأن تكون الكتابة على وجهٍ واحد من الورقة.

٨ – على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن حياته العلميّة مبيّنًا، اسمه الثلاثي ودرجته العلمية، ووظيفته، ومكان عمله من قسم وكلية وجامعة، إضافةً إلى عنوانه وصورة شخصية ملونة حديثة.

٩ – يمكن أن يكون البحث تحقيقًا لمخطوطة تراثية، وفي هذه الحالة تتبع القواعد العلمية المعروفة في تحقيق التراث، وترفق بالبحث صور من نسخ المخطوط المحقّق الخطّية المعتمدة في التحقيق.

١٠ – أن لا يقلّ البحث عن خمس عشرة صفحة، ولا يزيد عن ثلاثين.

ملاحظات

١ – ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية.

٢ – لا تُرد البحوث المرسلة إلى المجلة إلى أصحابها، سواء نشرت أو لم تنشر.

٣ – لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة تحرير المجلة إلاّ لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، وذلك قبل إشعاره بقبول بحثه للنشر.

٤ – تستبعد المجلة أيّ بحثٍ مخالف للشروط المذكورة.

٥ – تدفع المجلة مكافآت مقابل البحوث المنشورة، أو مراجعات الكتب، أو أيّ أعمال فكرية.

٦ – يعطى الباحث نسختين من المجلة.

مركـــز جمعـــة المـــاجـــد للثقـــــافة والتـــــــراث
Juma Al Majid Center for Culture and Heritage

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته، و بعد ،

فإنه يسرنا أن نبعث إليكم بنسخة من العدد (٨٨) من مجلة آفاق الثقافة و التراث.

راجين التفضل بإرسال إشعار التسلم المرفق بالمجلة إلينا.

مع خالص شكرنا و تقديرنا لحسن تعاونكم معنا

و تفضلوا فائق الاحترام و التقدير

Dear Sir ;
Attached is one copy of Afaq Al-Thaqafa wa Al- Turath magazine, issue No (88). Please send back the enclosed receipt of Acknowledgement after filling in the required infomation.
Thank you for your kind cooperation
We remain

Gift ☐ إهداء

Exchange ☐ تبادل

Subscription ☐ اشتراك

قسيمة اشتراك
Subscription Order Form

سنة ☐ One Year　　أكثر من سنة ☐ More Than One Year　　عدد السنوات ☐ of Years

للأعداد : ..... Issues　　عدد النسخ : ..... of Copies:

ابتداء من تاريخ : ..... Subscription Date :

شيك ☐ Check　　حوالة مصرفية ☐ Bank Draft　　حوالة بريدية ☐ Postal Draft

التاريخ : ..... Date :　　التوقيع : ..... Signature :

إشعار بالتسلم

Acknowledgement of Receipt

Name : ..... الاسم الكامل :

Institution ..... المؤسسة :

Address ..... العنوان :

P.O. Box : ..... صندوق البريد :

No. of Copies: ☐ عدد النسخ : Issues No.: ☐ العدد :

Subscription ☐ اشتراك Exchange ☐ تبادل Gift ☐ إهداء

Signature : ..... التوقيع : Date : ..... التاريخ :

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية
بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦
هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+
فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+
دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@almajidcenter.org
الموقع الإلكتروني: www.almajidcenter.org

السنة الثانية والعشرون : العدد الثامن والثمانون - صفر ١٤٣٦ هـ / كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير
د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير
د. فاطمة ناصر المخيني

هيئة التحرير
أ. د. فاطمة الصايغ
أ. د. حمزة عبد الله المالیباري
أ. د. سلامة محمد الهرفي البلوي
د. محمد أحمد القرشي

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهم
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهم
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــــرس

الإفتتاحية

التراث الإسلامي المسار والنتوءات المؤرقة

مدير التحرير ٤

المقالات

تَشْكِيلُ اللُّغةِ وبِنَاءُ الأُسْلُوب في شعر إدريس جَمَّاع

د. محمد محجوب محمد عبد المجيد ٦

مجيء ما الحرفية بعد إن وأخواتها وحرفي الجر

(ربّ) و(الكاف) بين الكفّ والعمل

أ. د. خليل إبراهيم حمودي السامرائي ٢٢

تكملةُ (تتمَّة مُعجَم الشُّعَرَاء للمرزبانيّ)

د. عباس هاني الجرَّاخ ٣٨

محطات تمكيس القوافل بين مصر وبلاد الشام

فترة الحروب الصليبية

د. أحمد إبراهيم الصيفي ٦٣

الجملة الاعتراضية جلاءٌ دلالي وطلاءٌ جماليّ

(وقفة مع البناء النحوي والتأثير الأسلوبي)

د. محمذن بن أحمد بن المحبوبي ٨٠

الموسيقى كممارسة ثقافية

أ. عزيز الورتاني ١٠٥

التفسير الموضوعي التجميعي عند ابن تيمية (-٧٢٨هـ) من خلال كتابه: "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان"

أ. د. أحمد رحماني ١١٢

مشكلات في تحقيق المخطوطات

التصحيف والتحريف نموذجًا

أ. م. د. رائد أمير عبد الله الراشد ١٣٧

تحقيق المخطوطات

تذكرة الغافلين عن قبح اختلاف المؤمنين

للشيخ عمر بن سعيد الفوتي

تحقيق: د. آدمَ بمبا ١٦١

الملخصات ٢٠٦

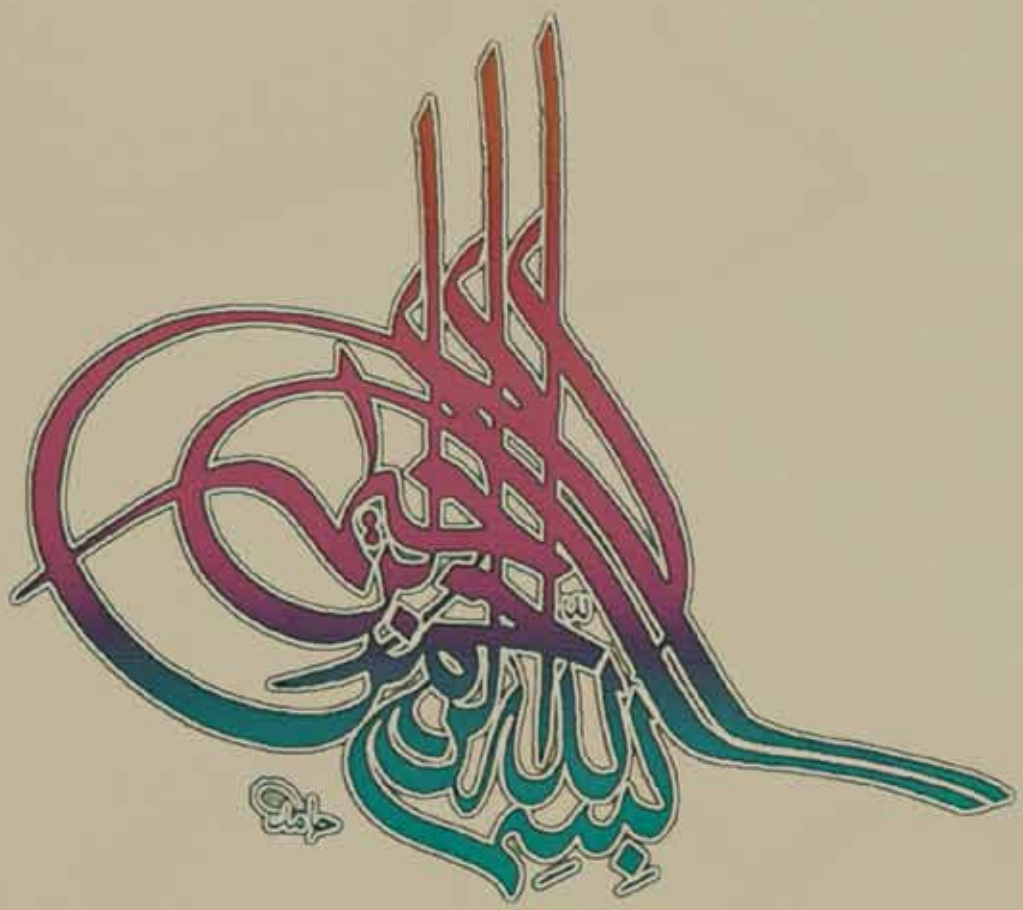
بسم الله الرحمن الرحيم

مشكلات في تحقيق المخطوطات
التصحيف والتحريف نموذجًا

أ. م. د. رائد أمير عبد الله الراشد
العراق/جامعة الموصل /كلية الآداب

ملخص البحث

تمثل المشكلات التي تعترض طريق العمل في تحقيق نصوص المخطوطات على اختلاف أنواعها، وتكرار حدوثها أحد التحديات الأساسية التي تواجه الباحث المحقق المعاصر، وهذه المشكلات هي امتداد للماضي والتراث القديم، فالمشاكل التي تعترض المحدثين والفقهاء والعلماء آنذاك من نصوصًا ناقصة، وألفاظًا محرَّفة، وتصحيفات شوَّهت آراء مؤلفه، وأوقعته في مظنَّة ارتكاب الخطأ، ومشكلة الزيادات والتكرار والتصحيف والتحريف... هي نفس المشكلات اليوم التي قد تعترض الباحث والمحقق المعاصر، ويمثل التحدي الذي تمثله هذه المشكلات وكيفية التعامل معها بأدوات غير تقليدية للخروج بالنص الصحيح وكما أراده مؤلفه.

وتهتم هذه الدراسة بعرض وتحليل المشكلات التي تواجه المحقق المعاصر في تحقيق نصوص المخطوطات العربية الإسلامية بصورة عامة، وقضية التصحيف والتحريف بصورة خاصة.

تهدف - الدراسة - إلى التعرف على المشكلات التي يتعرض لها المحقق المعاصر في تحقيق المخطوطات العربية، وتحديد مشكلة التصحيف والتحريف بصورة خاصة. وهي تقع في ثلاثة مباحث مع مقدمة وخاتمة:

المبحث الأول: تناول الإطار المنهجي للبحث

المبحث الثاني: تناول أهم المشكلات في تحقيق المخطوطات.

المبحث الثالث: تناول مشكلة التصحيف والتحريف.

ولله الأمر من قبل ومن بعد

المبحث الأول:
الإطار المنهجي للبحث

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

إن مهمة إحياء التراث العربي الإسلامي ليست بالعملية السهلة كما يتصورها الكثيرين، بل هذه المهمة تحتاج إلى علم ودراية... ونشر المخطوطات وتحقيق نصوصها تتطلب جهودًا عظيمة ممن يتصدى لخدمة هذا العمل، ولا يوجد عمل بدون

مشكلات أو معوقات، ومهمة تحقيق النصوص فيها كثير من المشكلات التي تواجه الباحث والمحقق في إظهارها. والبحث يقدم رؤية علمية في مجال تحقيق النصوص وتهيئتها وإظهارها للباحثين.

أولاً- مشكلة الدراسة:

هناك العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجه المحقق في تحقيق نصوص المخطوطات، ومن هنا وجد الباحث أن هناك حاجة ماسة إلى دراسة بعض هذه المشكلات للخلوص إلى رؤية وقواعد توضح طريقة تحقيق النصوص، وأثر ذلك في الحركة العلمية لإحياء التراث العربي الإسلامي. وبهذا تتمحور مشكلة البحث في التساؤلات التالية.. ما هذه المشكلات التي تواجه المحقق في تحقيق المخطوطات؟

ثانيًا- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المخطوطات العربية ذاتها، فهي تمثل ثروة حقيقية للأمة العربية والإسلامية...، وفي هذا القرن ظهر اهتمام واسع من قبل الباحثين والمحققين في التراث وقاموا بتحقيق ونشر العشرات من النصوص...، وهذا أدى إلى دخول بعض الأفراد إلى هذه الساحة، فتراهم ينشرون مخطوطات غير مطابقة لمنهج التحقيق المعتمد عند كثير من الباحثين والمحققين في هذا العلم وقد يدخل اليوم باسم آخر (التحقيق التجاري)!.

الأهمية النظرية:

إن هذه الأهمية تكمن في أن البحث محاولة للكشف عن المشكلات التي تعترض المحقق في تحقيق المخطوطات.

الأهمية التطبيقية:

أن هذا البحث يمكن أن يسلط الضوء على واقع هذه المشكلات، ومن ثمَّ يمكن الإفادة منها في تحقيق نصوص المخطوطات؛ ليستفاد منها الباحثين في هذا المجال.

ثالثًا- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأمور الآتية:

أ- التعرف على المشكلات التي يتعرض لها المحقق في تحقيق المخطوطات العربية.

ب-تحديد مشكلة التصحيف والتحريف بصورة خاصة.

رابعًا- تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ- ما هي المشكلات التي تعترض المحقق للمخطوطات العربية؟

ب-هل هذه المشكلات فقط أم هناك مشكلات أخرى؟

ج-ما التصحيف والتحريف في تحقيق المخطوطات؟ وما تأثيرها على النص؟

خامسًا- منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على منهجية متكاملة من خلال المنهج المتعدد المداخل Multi – Dimensional Research Method. وذلك للإحاطة والإلمام بجوانب الموضوع.

سادسًا- محاور الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن نقسم البحث إلى

ثلاثة مباحث مع مقدمة وخاتمة:

المبحث الأول: تناول الإطار المنهجي للبحث.

المبحث الثاني: تناول أهم المشكلات في تحقيق المخطوطات.

المبحث الثالث: تناول مشكلة التصحيف والتحريف.

سابعًا- مصطلحات البحث:

أهم المصطلحات الواردة في البحث هي:

١- المشكلات: المشكل في اللغة هي جمع مشكلة، ويقصد بها الأُمُورُ المُلْتَبِسَةُ[١].

واصطلاحًا: المشكل هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب[٢]، فالمشكل هو الداخل في أشكاله أي أمثاله وأشباه مأخوذ من قولهم أشكل أي صار ذا شكل كما يقال أحرم إذا دخل في الحرم فصار ذا حرمة[٣]. والمشكلات هنا هي كل قضية غامضة تتطلب الحل التي تواجه الباحث المحقق في تحقيق النصوص.

٢- التحقيق لغة: هو مصدر للفعل الثلاثي حقَّق– يحقِّقُ، ويقال حقَّق الرجلُ إذا قال هذا الشيء هو الحقُّ، كقولك صدَّق، ويقال أحقَقْت الأَمر إحقاقًا إذا أحكمته وصَحَّحته، وحَقَّ الأَمرَ يحُقُّه حقًّا، وأحقَّه كان منه على يقين تقول حَقَقْتَ الأَمر وأَحْقَقْته إذا كنت على يقين[٤]، ويقال حققت الشيء وحققته وأحققته بمعنى واحد[٥].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن معنى التحقيق يدور حول الأمور التالية:

أ. تصديق القول، ومنه حققه تحقيقًا؛ أي صدَّقه.

ب. الإحكام والإصلاح، ومنه قول الرجل: أحققت الأمر إحقاقًا إذا أحكمه وصححه.

ج. الوقوف على حقيقة الشيء، ومنه قول الرجل لأصحابه إذا بلغهم خبرٌ ولم يستيقنوه، أنا أحق لكم هذا الخبر؛ أي: أعلمه لكم وأعرف حقيقته.

فالتحقيق هو التصحيح والتصديق والإحكام، والعلم بالشيء ومعرفة حقيقته على وجه اليقين.

واصطلاحًا: التحقيق عند أهل العلم إثبات المسألة بدليلها[٦]، وفي الاصطلاح المعاصر هو" بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة، فالكتاب المحقق هو الذي صحّ عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه[٧]. وتحقيق المخطوطات يراد بها الاجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها كما وضعها صاحبها ومؤلفها من حيث الخط واللفظ والمعنى، وذلك بسلوك الطريقة العلمية الخاصة بالتحقيق، وهي البحث عن الأصول الخطية للنصوص[٨].

٣- المخطوط:

الكتاب المكتوب باليد، سواء أكان في شكل لفائف أم في شكل صحف ضم بعضها إلى بعض على هيئة كراريس، وأن الكتابة لهذا المخطوط تمت في عصر ما قبل الطباعة[٩].

والمخطوطات تعدّ أعلى النصوص التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها[١٠].

المبحث الثاني:
مشكلات في تحقيق المخطوطات

هناك عدة مشكلات تقف أمام الباحثين المحققين في التراث المخطوط، يمكن أن نقسمها إلى قسمين:

أولاً: مشاكل تواجه المحقق قبل تحقيق النص:

المشكل الأول: كثرة أو ندرة نسخ المخطوطات:

١- كثرة النسخ: قد يحصل الباحث والمحقق على نسخ كثيرة من المخطوط المراد تحقيقه، فبعض المخطوطات المشهورة تصل إلى أكثر من مائة نسخة...، وفي مثل هذه الحالة على المحقق أن يجتهد قدر الطاقة في الاطلاع على هذه النسخ، وجمع المعلومات عنها من خلال الاطلاع الميداني أو المصادر والفهارس التي تتحدث عنها وتصفها؛ لكي يتسنى له اختيار النسخ الموثقة والمعتمدة منها، ويكتفي في الغالب بثلاث إلى خمس نسخ بالصيغة المذكورة[١١]، وإذا كانت نسخ المخطوطات المتعددة منها ما هو متشابه مع بعضها تمامًا، والبعض الآخر يوجد فيه فروقات طفيفة أو كثيرة: زيادة، نقص، أخطاء...، فعلى الباحث والمحقق في هذه الحالة أن يعمد إلى تصنيف هذه النسخ إلى فئات، يضع لكل منها رمزًا معينًا، يدل عليها: الفئة (أ)، الفئة(ب)، الفئة(ج)، الفئة(د)...، ثم ينتخب من كل فئة مخطوطة تمثلها، وتتوفر فيها الصفات الآتية: القدم، الوضوح، قلة التصحيف والتحريف، قلة الخروم..؛ لعقد المقابلة بينها، وإجراء التحقيق[١٢]. وبعد أن يستكمل الباحث المحقق جمع نسخ المخطوط يختار منها ما يلي:

- نسخة المؤلف الأصلية(الأم).التي كتبها المؤلف بيده فيما إذا وجدت.
- النسخة الموثقة من قبل المؤلف بخط يده.
- النسخة التي أملاها على أحد طلابه.

أما النسخ والكتب المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها يهدرها كثير من المحققين، على حين يعدّها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق، إذا كان ناشرها يوثق به ويطمئن إليه، أما الطبعات التجارية فهي نسخ مهدرة لا يجوز اعتمادها في التحقيق[١٣].

في حين المصورات من النسخ سواء أَمصورة بالمايكرو فيلم أم الماسح الضوئي(السكنر)...، فهي بمنزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة تامة تؤدي أصلها كل الأداء، فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصورة النسخة الثانوية أيضًا .

أما ظهور مشكلة المسودات والمبيضات، وهو اصطلاح قديم جدًا ويراد بالمسودة: النسخة الأولى قبل أن يهذبها ويخرجها سوية، وأما المبيضة: فهي التي سويت وارتضاها المؤلف كتابًا يخرج للناس[١٤]، ومسودة المؤلف أن ورد نص تاريخي على أنه لم يؤلف غيرها كانت هي الأصل الأول، وأن لم يرد نص تعدّ من النصوص الأولى، ما لم تعارضها المبيضة، فإنها تكون في مرتبة النصوص الأولى؛ لأن مبيضة المؤلف هي الأصل الأول، وإذا وجدت معها مسودة كانت أصلاً ثانويًا لتصحيح القراءة فحسب، على أن وجود نسخة للمؤلف لا يدلنا دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هي النسخة عينها التي اعتمدها المؤلف؛ لأن قسمًا من المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة؛ لهذا فإن نسخة المؤلف قد تتكرر، ولا يمكن القطع بها ما

لم ينص هو عليها، وفي حالة ضياع نسخة المؤلف (الأم) أو لم تصلنا فيمكن أن نصنفها إلى الحالات التالية:

١- ضياع نسخة المؤلف مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها:

على الباحث المحقق أن يدرس هذه النسخة، ويقف على كل خصائصها من ناحية الشكل والنقط والرسم والمصطلحات والمعلومات التاريخية، ثم يدرس حياة المؤلف، ومؤلفاته الأخرى إن وجدت، ويلم بأشهر الكتاب المعاصرين له الذين تناولوا نفس الموضوع الذي كتب فيه، ويطبق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود أو المجهول مكانه وهذا يساعد كثيرًا على تحري نصها والتثبت من صحة ألفاظها[١٥].

٢- ضياع نسخة المؤلف مع بقاء عدة نسخ:

أ- في هذه الحالة يقوم الباحث المحقق أولاً بتحديد العلاقات بين النسخ، فمثلاً: كل النسخ التي تحتوي في نفس المواضع على نفس الأغلاط تعد نسخًا منقولة بعضها عن بعض أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط، وليس من المعقول أن يرتكب نساخ مختلفون وهم ينقلون عن الأصل الخالي من الأغلاط نفس الأغلاط التي وقعت بينهم[١٦].

ب- تصنيف النسخ على أساس شجرة النسب، فبعد أن يحدد النسخ المنقولة عن النسخ الأصلية أو الفرعية... يصنفها بشكل شجرة مبتدئًا من الأصل[١٧]، وكما في الشكل التالي:

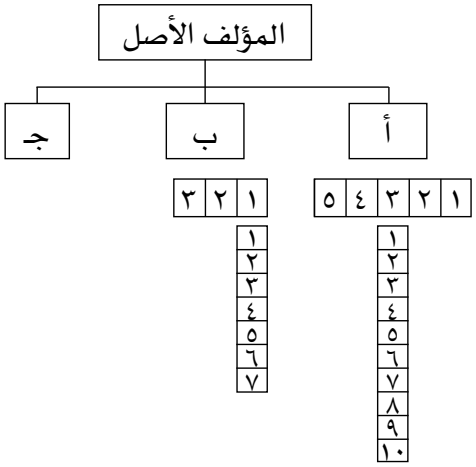

وفي حالة عدم وجود النسخ المعتمدة، فإن المحقق يختار أقدم النسخ وأقربها تاريخًا (زمانًا) ومكانًا لصاحب المخطوط أو التي عليها سماعات (موثقة بالإجازات) أو التي نسخها عالم ويجعلها أساسًا لعمله وتحقيقه للمخطوط[١٨]، وكثير من المحققين المعاصرين يفضلون طريقة النص المختار، وذلك بأن يُعد النسخ المتفرقة التي حصل عليها كلها أصولاً يكمل بعضها بعضًا، ويُقوم النص بالتلفيق وفق ما يتطلبه السياق شكلاً ومضمونًا مع ملاحظة ألا يكون لقدم النسخة أهمية، فقد تكون المتأخرة منقولة عن نسخة المؤلف وقريبة منها، والمتقدمة ناقصة أو منقولة عن أصل فيه اضطراب مع الإشارة إلى الاختلافات بين الأصل وغيره من النسخ في الهامش، فلا يجوز وضع الأقواس المعقوفة [ ] إلا إذا كانت زيادة خارجة عن النسخ؛ أي من عند المحقق أو من مرجع آخر غير النسخ[١٩].

٢- ندرة النسخ: أحيانًا قد لا يحصل الباحث والمحقق إلا على مخطوطة يتيمة واحدة فقط، ويطلق عليها وصف (النسخة الفريدة)، وهي النسخة الوحيدة الموجودة لكتاب ما بحيث لم يُعثر لهذا الكتاب على نسخة أخرى مخطوطة، وانقسم

المحققين فيها إلى قسمين:

- قسم يجيز تحقيقها أمثال: الأستاذ مصطفى جواد بقوله: "**فالمحقق مضطر إلى الاعتماد على نسخة متأخرة وحيدة، فينشرها بحالها، ويشير إلى الأوهام التصحيفية والنسخة الواردة فيها**"[٢٠]، والأستاذ عبد الله عسيلان بعد التحري والتقصي الدقيق، وتكون النسخة جيدة وصحيحة وكاملة وموثقة: "**فلا ضير في العمل على تحقيقها غير أنها تحتاج منه إلى جهد كبير، ودراية واسعة، ويقظة ووعي في التقويم والتصحيح**"[٢١]. وشدد الأستاذ عبد الله كنون في تحقيقها بقوله: "**أن نشر كتاب ما على أصل واحد مملوء بالأخطاء، مغامرة كبيرة لا يرتضيها العلم ولا قواعد النشر والتحقيق. ولكن إذا لم يكن هناك أمل في وجود نسخة ثانية للكتاب، وكان الاعتقاد جازمًا بأن هذا الأصل هو الوحيد الذي أفلت من عوادي الزمن، فما العمل إذًا؟ وقد سبق أن امتحنت بمثل هذه المغامرة مرتين... فسلم الله ومر الامتحان برفق. فلم ينكر النقد النزيه منهما شيئا**"[٢٢].

- وقسم لا يجيزون تحقيقها، ونحن نميل للرأي الأول إذا توفرت فيها الشروط، أن المحققين وأن لم يمانعوا في نشر الكتب اعتمادًا على نسخة فريدة، فإنهم أقروا بصعوبة ذلك، وبخاصة إذا كانت فيها عيوب خطيرة، ولابدَّ من المحقق أن يرجع إلى المصادر التي استقى منها مادته، ويجري عليها المقابلة ليخرج النص صحيحًا، ولقد وجدنا من النسخ الفريدة من المخطوطات ما يبين المؤلف المصادر التي استقى منها مادته، وعلى سبيل المثال فقد قمنا بتحقيق كتاب "**مناقل الدرر ومنابت الزهر**" لأبي الوليد إسماعيل بن محمد المعروف بأبي رأس غنمة (ت٦٢٩هـ/١٢٣٢م) وهي نسخة فريدة[٢٣]، وذكر قائمة المصادر التي اعتمدها في نقل مادته التأريخية في بداية الورقة الأولى، وأجرينا المقابلة مع هذه المصادر[٢٤].

وقد تكون المخطوطة الفريدة منسوخة عن نسخة المؤلف أو مكتوبة في حياته بخطه كمخطوطة "تراجم شهيرات النساء لابن المالقي"[٢٥]. جاء في الورقة (٧٤أ): "آخر الجزء والحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله وسلم، كتبه علي بن محمد بن جميل المعافري المالقي بدمشق، في شهور سنة إحدى وثمانين وخمسمائة بعد أن سمع ما فيه من الأخبار على الشيوخ المذكورين في أول كل خبر فيه في التاريخ المذكور"، أما إذا كانت المخطوطة الفريدة فيها نقص كثير فإن معظم المحققين لا يجيزون تحقيقها.

المشكل الثاني: المخطوطات الناقصة:

نقصد بالمخطوطات الناقصة هي التي تكون بدون مؤلف أو ناقصة فى بدايتها أو نهايتها أو غير مقروءة بسبب صعوبة الخط الذي كتبت به...، فبعض المخطوطات تكون خاليًا من العنوان إما لفقد الورقة الأولى منها أو انطماس العنوان، وأحيانًا يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنه يخالف الواقع، إما بداعٍ من دواعي التزييف، وإما لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانها...

والخروج من هذه المشاكل في هذا الموضوع يحتاج المحقق إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية كأن يرجع إلى كتب المؤلفات مثل: ابن النديم، وكشف الظنون... أو كتب التراجم أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنه في كتاب آخر أو يكون له خبرة

خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين، وأسماء ما ألف من الكتب...، وقد يكون هناك انطماس جزئي لعنوان الكتاب، ولكنه واضح معه اسم المؤلف فيكون تحقيقه موكولاً إلى معرفة تثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسر ذلك.

وليكن المحقق على حذر من التزييف المتعمد الذي يكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجل قدرًا منه ليلقي بذلك رواجًا أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جُماع الكتب، فهذا قد يخدع من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك، ولكن المحقق لا ينطلي عليه التزييف الساذج الذي ينشئ عن الجهل من واضعه حيث إنه يضع في صدر الكتاب عنوانًا يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل[٢٦].

المشكل الثالث: المخطوطات غير المؤرخة:

قد تعترض المحقق مشكلة المخطوطات غير المؤرخة، وهي المخطوطات التي لا تحمل تاريخ النسخ. فعلى الباحث المحقق أن يأخذ بنظر الاعتبار التملكات والسماعات والإجازات ونوع الورق والخط...، التي تساعده على تحديد تاريخ المخطوط بصورة تقريبية في حالة عدم وجوده، فمثلاً: عندما نجد أن المؤلف توفي سنة(٥٠٠هـ) نبحث عن السماعات ونرى أقدمها، وفي أي سنة كان ذلك، وإذا عرفنا أن أقدم سماع كان في سنة (٧٠٠هـ) يكون هذا المخطوط مكتوبًا بالقطع ما بين سنتي (٥٠٠-٧٠٠هـ) [٢٧].

ويمكن الاستعانة بالمؤسسات التي تقتني المخطوطات، والمفهرسين الأكفاء، والمرممين الذين يستخدمون مجموعة من الأدوات التقنية والعلمية الحديثة التي استعيرت من النظريات الفيزيائية والكيماوية وأتاحتها البحوث العلمية الحديثة كالتحليل الكيميائي للمداد، والأوعية، والهولوغرافيا (Hologrphie) (أسلوب تصوير يشبه الفوتوغرافيا كثيرًا، إلا أن صورة الشيء تكون ثلاثية الأبعاد في الهولوغرافيا، والأداة الرئيسية وراء ذلك هي ضوء الليزر) للمقارنة بين الخطوط والبتارديوغرافيا (Bétardiographie) لمعرفة علامات الكاغد (Filigranes)، خصوصًا إذا كان الكاغد أوروبيًا؛ لأن الكاغد العربي لا يحمل هذه العلامات[٢٨].

المشكل الرابع: المخطوطات المصورة المشوهة

ونقصد بها المخطوطات المصورة عن نسخ أصلية، وتكون غير واضحة، وفيها تشوهات نتيجة التصوير سواء أكانت على جهاز الماسح الضوئي (السكنر) أم التصوير بكاميرات الدجتل أو المايكروفيلم... بسبب القائمين عليها بأنهم ليسوا من أهل التخصص أو الإهمال واللا مبالاة في التصوير؛ إذ يحتاج إلى الدقة والصبر والأناة... هذا من جانب، ومن جانب آخر تشدد كثير من إدارات المكتبات في عدم إخراج المخطوطات الأصل خوفًا عليها أو نتيجة لأسباب مهنية...[٢٩]. وعلى الباحث المحقق أن يراسل الجهة التي صور منها المخطوط لإعادة تصوير الصفحات المشوهة، وإلا عُدَّ عمله ناقصًا.

ثانيًا: مشاكل تواجه المحقق أثناء تحقيق النص:

الاستهانة في المقابلة والمعارضة:

المقابلة: نقصد بها الوصول إلى الصورة الصحيحة للنص، والمقابلة بين النسخ المختلفة

من الكتاب تؤدي إلى اختيار الصيغة الصحيحة أو التي تبدو أنها هي الصواب، وإثباتها في صلب النص عند نشره، وأن تكون المقابلة بين نصوص النسخ المخطوطة للكتاب فقرة فقرة، عبارة عبارة، وكلمة كلمة هيئة وضبطًا، وبيان مواضع الاختلاف بين النسخ بدقة وتفصيل في الهامش مع الإشارة إلى هذه النسخ برموز معينة يختارها المحقق ويشير إليها في مقدمة تحقيقه للكتاب[٣٠]، ومن خلال تتبع الكتب المحققة وجدنا الكثير منها يفتقد إلى عنصر المقابلة بين النسخ أو مصادر المؤلف، والمقابلة هي أهم ركن من أركان تحقيق النصوص، ومن ثمَّ يقع المحقق في كثير من المشاكل منها: الخلل في ترتيب الصفحات والسقط وأخطاء النساخ واختلاف أنواع الخطوط وطرائق الإعجام والتشكيل وطريقة كتابة الأرقام وبعض علامات الترقيم، وسوف نوضح أهم هذه المشاكل وكما يلي:

١- الخلل في ترتيب الصفحات:

قد يتعرض المحقق إلى أن يعثر على مخطوطات غير متسلسلة الأوراق؛ إذ قد جُمِعَت من ملازم أو أوراق مُفردة يسهل وقوع الخلل في ترتيبها، وتزداد المشكلة تعقيدًا عندما يأتي ناسخ آخر فينقل عن أصل مُختلٍّ الترتيب مع اختلاف في أوائل الصَّفحات ونهاياتها، فيصعب اكتشاف الخلل، ويحتاج المحقق هنا لكي يضبط تسلسل النص إلى الصبر والأناة، وأن يمتلك مهارة شديدة تمكنه من اكتشاف الخلل في ترتيب نص المخطوط؛ اعتمادًا على مَنهج الكتاب وتَرتيب فصوله، وكذلك الاستفادة من المقدمة، وكذلك خبرة المحقق بالموضوع، ومن الأمور التي تساعده في الترتيب إذا وجد في المخطوط نظام التَّعقيبة وتسمى (الرقاص) والوصلة، التي قد تكون كلمة أو جزءًا من الكلمة أو عبارة أو رقما في آخر كل صفحة، وهي نوع من الترقيم استعمله القدماء لترتيب مؤلفاتهم، وهي أن يثبت الناسخ في نهاية الصفحة تحت آخر كلمة من السطر الأخير أول كلمة في الصفحة الموالية، والتعقيبة المضادة وهي أن يثبت الناسخ في بداية الصفحة الكلمات الاخيرة من الصفحة السابقة[٣١]، وكذلك الفهم في معرفة خط الناسخ وعصره وأسلوبه ومعرفة بالعلم الذي يحقق فيه، كما أن المقابلة أحيانًا تكشف لنا عن الخلل في ترتيب أوراق هذا المخطوط أو ذاك.

٢- السقط:

نقصد به هو نَقْصُ كلمة أو عبارة أو جملة أو سطر أو عدَّة أسطر أو أكثر غير موجودة في نسخة الأصل أو غير موجودة في النسخ الأخرى[٣٢]، وقد يحدث أن تسقط ورقة أو أكثر من المخطوط. أيضًا، والتصحيح يكون في صُلب المتن، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، ويمكن علاج السقط بالأمور التالية:

أ. إذا كان السقط في نسخة الأصل يستعين الباحث المحقق بالنسخ الأخرى من المخطوط والإشارة إلى أماكن السقط.

ب. إذا لا يمتلك الباحث المحقق إلا نسخة فريدة ووحيدة يعتمد على مصادر المؤلف أو الروايات القريبة من موضوعه.

جـ. إذا أجمعت النسخ التي يمتلكها على هذا السقط، أشار الباحث المحقق إلى ذلك في الهامش، واجتهد في معرفة مضمون السقط بمثابة الإشارة إلى عنوان في أسطر محدودة بقوله: (لعله كان)..... مع الإشارة إلى مكان

السقط في النص ووضعه بين قوسين بينهما نقاط (:...).

د. إذا عجز عن ذلك يشير في النص إلى مكان السقط مبينًا عدد أو مقدار السقط في الهامش بقوله: في الأصل سقط بمقدار كلمة أو كلمتين أو ثلاث أو سطر أو سطران...

هـ. إذا كثر السقط وبلغ عدة سطور أو صفحات، وعثر عليه في مصدر آخر، فالأصح نقله في الحاشية وعدم وضعه في الأصل، ذلك أن كثيرًا من المصنفين كان من عادته إذا نقل من المصادر اختصر أو انه يتصرف بالنقل؛ لذا وجب الحذر والاحتياط[٣٣].

و. نثبت الكلمة الساقطة أو العبارة الساقطة في المتن بين قوسين معقوفتين [ ] مع الإشارة في الهامش بقولنا مثلاً: "ساقطة في الأصل والإضافة من نسخة (ب) " أو " أثبته من (ب)" بحسب رمزك للمخطوط إذا كان السقط في الأصل، أما إذا كان السقط من غير الأصل فنضع رقما على الكلمة الساقطة والإشارة لها بالهامش بقولنا:" في نسخة (ب) كذا"

٣- أخطاء المؤلف والنساخ:

قد تحتوي المخطوطات على كثير من الأخطاء في رسم ونحو وشكل الكلمة، سواء أكتبت بيد مؤلفيها أم نسخت بيد النساخ، والمحققين في هذا الموضوع لهم رأيان:

الأول: وهم القدماء والمستشرقون[٣٤]: يرفضون تصحيح الأخطاء، بل حتى في الآيات القرآنية التي ارتكبها المؤلف فقط؛ لأن نسخة المؤلف مقدسة، ويجب الإشارة إلى ذلك في الهامش، أما أخطاء النساخ فيجب تصحيحها، قال برجشتراسر: "فيجب علينا أن نصحح أخطاء النساخ، ولا يحق لنا أن نصحح ما ارتكبه المؤلف من الخطأ؛ إذ لو عمدنا إلى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف، وربما كان المؤلف قد وجد في النسخة التي تحت يده غير ما نجده نحن الآن في نسخ الكتاب الذي اقتبس منه، ومثال ما قلناه في الآيات القرآنية التي يؤتى بها، فلا يجوز أن يصحح الناشر حروفها ونقطها بناء على ما يقرًا في نسخ مصاحفنا اليوم، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عام الشائعتان عندنا اليوم؛ فيكون التصويب تغييرًا لكلام المؤلف وتباعدًا عنه"[٣٥]، ومن المعاصرين الذين يتبنون هذا الرأي الأستاذة نبيلة عبد المنعم داؤود فلها رأي في ذلك بقولها: "ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها بيده محفوظة، ومع ذلك فإننا إذا تأكدنا من أن الخطأ قد وقع من المؤلف، فإننا لا نصلحه في متن الكتاب، وإنما نبقي عليه كما هو، ونشير إلى وجه الصواب فيه في هوامش التحقيق"[٣٦].

وللمحقق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف رأي مشابه بقوله: "ومن هذا المنطلق يتعين على المحقق إثبات ما يراه صوابًا في أصل النص، وتدوين ما يراه غلطًا أو ضعيفًا في الهامش، اللهم إلا إذا كانت النسخة بخط المؤلف أو إذا تأكد له من غير أدنى ريب أن هذا هو اختيار المؤلف، فعليه مثل هذه الحالة أن يثبت اختيار المؤلف في أصل النص، وأن كان غلطًا ويصحح في الهامش"[٣٧].

الثاني: وهم المعاصرون: ضرورة تصحيح النص سواء أكانت للمؤلف أم للناسخ، وإصلاح اللحن والخطأ لأنه حاصل من النساخ، فالقوم

لم يكونوا يلحنون وهو الأغلب. مع الإشارة في الهامش مبينًا الإصلاح وسببه، ولا يصح لنا أن ننسب الخطأ في الكتاب إلى مؤلفه إلا إذا قامت الأدلة الواضحة على ذلك كاتفاق النسخ التي لم ينقل بعضها عن بعض على هذا الخطأ أو ذاك في موضع من المواضع، وكذلك الحال إذا اطرد وقوع الغلطة نفسها في مواضع مختلفة من الكتاب، أما إذا وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ كان هناك احتمالان:

١- إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف.

٢- وإما أن يكون الخطأ من المؤلف وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه[٣٨].

ولابد للمحقق أن تكون له ثقافة واسعة وعالية للكشف عن الأخطاء، وإن لا يجتهد إلا بوجود الدليل فقد وقع بعض المحققين في هذه المشكلات، وعلى سبيل المثال قام المحقق بالتصحيح على نص في كتاب المحمدون من الشعراء[٣٩]، "سمعت الأبيوردي يقول في دعائه: اللهم ملكني مشارق الأرض ومغاربها. فلمته على ذلك وقلت له: "أي شيء هذا الدعاء؟"... وضع المحقق رقم (١) على "أي شيء" وقال في الحاشية: "في المخطوط أيش"... رد عليه د. علي جواد طاهر: وهذا غير مناسب لأسباب منها: ليس من حق المحقق أن يغير ما في المخطوطة إذا كان لما في المخطوطة وجه مقبول، و"أيش" كلمة عربية وإن كانت مما يشك في سلامتها التامة، فالمعقول أن ينقل كلام الناس كما در عنهم، والكلمة لها أصل، كما أن المحقق لم يذكر المدر الذي اعتمده في التصحيح، والأولى على أي حال أن تبقى رواية المخطوطة كما هي ويبين المحقق ملاحظته في الهامش، ومما يذكر أن طبعة الهند أبقتها كما هي في ٣٨، [٤٠]١٥٩.

وإذا أشكل على المحقق في رسم كلمة ووجد اختلافًا بين الأصل والنسخ أو مصادر المؤلف فيثبت الأقرب إلى الصحة في المتن، فقد ذكر المحقق محمد عبد الستار خان في تحقيق كتاب المحمدون من الشعراء طبعة حيدر آباد في صفحة ٣٨: " فلست بحاصر أن لم أزرها...قال في الحاشية: هذان في الأصلين، وفي الحموي بحاصن"، علق الطاهر على ذلك: الأصوب في فن التحقيق أن نثبت الأقرب إلى الصحة في المتن أي أن نقول: فلست بحاصن ثم نوضح الأمر في الحاشية[٤١].

٤- دراسة الخروم:

نقصد بالخروم ذهاب شيء من الفاظ المخطوط[٤٢]، والخروم ظاهرة واردة في المخطوطات القديمة، ولا تؤلف كثرتها وقلتها علامة على قِدم الخطوط وحداثته؛ وذلك لأن كثيرًا من المخطوطات القديمة تحفظ من الحشرات والرطوبة والمسح، وفي المقابل يتعرض كثير من المخطوطات الحديثة لآفات كثيرة تؤدي على مسح كلماتها، كما أن تصوير المخطوط قد يؤدي على غياب بعض الجوانب من اللوحة فيصير الأمر قريبًا من الخروم، ويعالج المحقق هذه الظاهرة؛ لترميم النص بالنصوص التي نقلت عن المؤلف أو نقل المؤلف عنها فتكون هذه النصوص بمثابة النسخة الثانية، فيرمم منها الخرم ويضعه بين قوسين ويشير في الحاشية إلى ذلك، فإن لم يجد النص الذي أصاب بعض كلماته الخرم استعان بالمراجع التي تدور في فلك هذا الموضوع نفسه، ووضع عدة نقاط في مواضع الخرم: ورمم من هذه

المراجع في الحاشية، ويجتهد أن يكون الترميم في مساحة كلمات المخروم، وذلك على الصورة التالية: خرم في الأصل بمقدار كلمة لعلها ( )، وأن لم يهتد إلى ترميم الخرم أشار في الحاشية إلى ذلك. وقد يستطيع أن يحل المشكلة بالنسخ الأخرى التي لم يصبها خرم[٤٣].

٥- مشكلة الزيادات:

المقصود بالزيادة هو إدخال ما ليس من أصل الكتاب في الأصل[٤٤]، والزيادات أنواع:

- **زيادة المؤلف:** إذا كان المحقق يعمل على نسخة المؤلف، فإن عليه أن يلتزم بها ويثبت نصها في المتن.

- **زيادة الناسخ:** وقد يجد المحقق زيادات في النسخ الأخرى، ويرجح أنها من ثقافة النساخ، فإذا غابت نسخة المؤلف فإن الزيادات التي يلتقي بها في النسخ التي بين يديه على أنواع، ويختلف الحكم في إثباتها متنًا أو الحاشية حسب كل نوع منها :

أ - فإن انفردت بها الأم أثبتها في المتن وأشار إلى ذلك في الحاشية إلا إذا كانت تعليقًا أو إضافة من صنع مالك النسخة فلا لزوم لإضافتها، ولا للإشارة إليها.

ب - وأن لم ترد الزيادة في الأم وردت في النسخ الأخرى أو في واحده منها، نظر المحقق في هذه الزيادة: فإن غلب على ظنه أنها من الأصل أضافها إلى المتن ووضعها بين معقوفين [ ] وأشار إلى ذلك في الحاشية، وأن غلب على ظنه أنها من زيادة النساخ أضافها إلى الحاشية، وأن كانت بخط مالك النسخة، وهو عادة يغاير خط الناسخ أهمل المحقق هذه الإشارة ولم يشر إليها في الحاشية.

أما طريقة الإشارة: فإذا كانت الزيادة في الأم لم يضعها بين معقوفين، وإنما يضع إشارة رقمية عند أول الزيادة، ولهم في ذلك طرائق عديدة فما يخص السقط أشاروا بالآتي:

- **زيادة المحقق:** يرى المعاصرون أنه يسمح للمحقق بإضافة حرف أو كلمة يعتقد أنها سقطت من المتن على أن يضعها بين قوسين معقوفتين [ ][٤٥]، وهذه الزيادات يأتي بها من النسخ الأخرى أو المصادر التي اعتمد عليها المؤلف أو المصادر التي توافق موضوع الكتاب، وأحيانًا يزيد المحقق حسب ما يقتضيه سياق الجملة ويشير إلى ذلك في الهامش بقوله: (زيادة يقتضيها السياق)...(زيادة لازمة سقطت من النسختين:) وهذه الزيادات سواء أكانت من إحدى النسخ أم مما يقتضيه السياق لا ينبغي أن تثبت في النص إلا بعد التدقيق والتثبت[٤٦]، وهناك زيادات لا ضير فيها كإضافة (بن)... للترجمة مثلاً(عبد الله مسعود)، فلا ريب أن ذلك يكون سهوًا من المؤلف فإثبات [بن] لا ضير فيه، ولا إخلال بالأمانة أو إلحاق كلمات في نص المتن سقطت سهوا مثل (بني الإسلام خمس) فلا جرم أن نوابه (على خمس) فإلحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب ولا على صاحبه[٤٧].

٦- مشكلة الاختلافات في النصوص:

قد نجد الباحث المحقق بين النسخ الخطية أو المصادر التي يرجع إليها عند مقابلته للنص اختلافات قليلة أو كثيرة، وهنا يعمل المحقق ما يلي:

- إن الاختلافات في الروايات يجب أن يشير إليها المحقق في الهامش[٤٨].
- يجتهد في إيراد الصحيح منها، وما يناسب سياق المعنى في المتن مع الإشارة في الهامش إلى الرواية الخطأ. بقوله: (في الأصل كذا والصواب من...)
- عدم الإسراف في إيراد الاختلافات الجوهرية بين المخطوطات مثل (ﷺ)، (رضي الله عنه)، (عليه السلام)، حروف العطف، أحرف المخاطبة... بل يكتفي الإشارة إليها في مقدمة التحقيق.
- إذا الاختلافات لا تؤثر على النص يشير في الهامش هذا النص في كتاب كذا باختلاف في اللفظ أو بزيادة أو غير ذلك...
- وقد يحدث تقديمًا أو تأخيرًا للكلام، وقد يقع في الأسماء أو في أبواب الكتاب أو ترجمة تتقدم على ترجمة أو حديث فبعد التأكد التام ما بين النسخ يكتفي المحقق بالإشارة إلى ذلك في الهامش.
- إذا اقتبس المؤلف شيئًا من كتاب آخر وهو موجود عندنا، فينبغي أن يحذر المحقق كل الحذر من إدخال أي زيادة يجدها في الكتاب الأصل، فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التي يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذي أخذها منه، وربما كان قد غير اللفظ الأصلي عن عمد، فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ لغيرنا الكتاب، وأدخلنا فيه ما ليس منه، ووظيفة المحقق هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه[٤٩].

٧- مشكلة حذف الكلمات والنصوص:

ونقصد بها أن يقوم المحقق بحذف كلمة أو كلمات من نص المخطوط مع التنبيه على ذلك في الهامش، والمحققون وقفوا إزاء ذلك إلى ثلاثة مواقف متباينة هي:

- حذف الكلمة: وذلك بوضع نقاط بدلاً منها أو داخل قوسين فارغين (...).
- الإبقاء على الحرف الأول من الكلمة ثم يضع نقاطًا بعده.
- الإبقاء على الكلمة والالتزام بأمانة النص.

والحذف له أسبابه كأن تكون كلمات بذيئة أو غير لائقة أو تثير فتنة طائفية...، ولا ضير على المحقق في أن يحذف حرفًا أو كلمة زائدة أو مكررة مع الإشارة على المحذوف فمثلاً: (بني الإسلام على على خمس) كان المحقق في حل في أن يحذف الحرف الزائد (على) مع التنبيه عليه في الحاشية[٥٠].

المبحث الثالث:

التصحيف والتحريف

آفتان بل مشكلتان ابتلى بهما التراث العربي الإسلامي والمصنفون العرب، وهما من أهم المشكلات التي تظهر على طريق المحقق للنصوص التراثية بل أشدها وأخطرها؛ لأنها تتصل بسلامة النص، وهي الغاية الرئيسة في تحقيق النصوص واثبات اللفظ كما أراده المؤلف، وقد يتسامح في بعض جوانب التحقيق مع أهميتها كتوثيق النقول، وتخريج الشواهد...، ولكن لا يتسامح ولا يعفى عن قضية التصحيف والتحريف، وبخاصة عندما يبنى اللفظ المصحف في رأي في العقيدة أو اللغة أو الفتوى...، وقد قيل أن النصارى كفروا بلفظة أخطئوا في إعجامها وشكلها، قال الله

في الإنجيل لعيسى" أنت نبيى ولدتك من البتول" فصحفوها وقالوا:" أنت بنيي ولدتك مخففا "، وقيل أول فتنة وقعت في الإسلام سببها ذلك أيضًا وهي فتنة عثمان رضي الله عنه فإنه كتب للذي أرسله أميرًا إلى مصر" إذا جاءكم فاقبلوه " فصفحوها "فاقتلوه"، فجرى ما جرى[٥١]، وعن حماد بن إسحاق قال: كتب سليمان بن عبد الملك إلى ابن حزم "أن أحص من قبلك من المخنثين" فصحف كاتبه فقرًا "اخص من قبلك من المخنثين"، قال: فدعاهم فخصاهم وخصى الدلال فيمن خصى[٥٢]، وسأل حماد بن يزيد غلامٌ فقال: يا أبا إسماعيل حدثك عمر أن النبي ﷺ نهى عن الخبز، قال: فتبسم حماد وقال: يا بني إذا نهى عن الخبز فمن أي شيء يعيش الناس؟ وإنما هو نهى عن الخمر[٥٣]. وغيرها من الأمثلة التي وثقت في كتب علمائنا، ومصادرنا التراثية.

أولاً: تعريف المصطلحات

التحريف لغة: التحريف: من الفعل الثلاثي حرف، وحرف الشيء: طرفه وجانبه، والتحريف التغيير عن وجه الاستقامة. وتحريف الكلام: تغييره وصرفه عن معناه[٥٤]، والتحريف الإمالة، وتحريف الشيء إمالته كتحريف العلم وتحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين[٥٥] قال تعالى: ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[٥٦]، وقال الليث: التحريفُ في القرآن: تغيير الكلمة عن معناها وهي قريبة الشَّبه، كما كانت إليهود تُغير مَعاني التوْراة بالأشْبَاه، فوصفهم الله بفعلهم فقال: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[٥٧]، قال: وإذا مال إنسانٌ عن شيء يقال تحرّف وانْحَرَف[٥٨]. وقال الجرجاني:"التحريف تغيير اللفظ دون المعنى"[٥٩]، وأشهر تعريف اتفق عليه المحققون: هُوَ العدول بالشيء عن جهته، وحرَّف الكلام تحريفًا عدل بِهِ عن جهته، وقد يكون بالزيادة فيه أو النقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بجعله على غير المراد منه؛ فالتحريف أعم من التصحيف[٦٠].

التصحيف لغة: من الفعل الثلاثي صحف، والصَحِيفَة: التّي يُكتب بها والجمع صَحائِف، وصُحُف وفي التّنزيل:(**صُحُف إبراهيم وموسى**) يعني الكتب المُنْزَلَة عليهم، والمُصحف:الجامع للصحف المكتوبة بين الدّفتين كأنه أُصْحِف أي جُمعت فيه الصحف، والمُصَحَّف والصَّحَفي:الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف[٦١]. والمصحَّف لغةً:اسم مفعول من التصحيف، والتَّصْحِيفُ تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع وأصله الخطأ يقال صَحَّفَهُ فَتَصَحَّفَ أي غيّره فتغير حتى التبس[٦٢]. قال الراغب الأصفهاني: التصحيف قراءة المصحف وروايته على غير ما هو عليه لاشتباه حروفه[٦٣]، والتصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلحوا عليه[٦٤]. لكن معظم المحققين للنصوص يتفقون على هذا التعريف ونحوه: والتصحيف: هُوَ التغيير، وذلك إما أن يكون في نقط الحروف أو في حركاتها وسكناتها مع بقاء صورة الخط[٦٥]. وعلى هَذَا فالتصحيف هُوَ الَّذي يكون في النقط؛ أي في الحروف المتشابهة الَّتِي تختلف في قراءتها مثل: الباء والتاء والثاء، والجيم والحاء المهملة والخاء المعجمة، والدال المهملة والذال المعجمة، والراء والزاي. ومن الأمثلة في التصحيف: حديث زيد بن ثابت أن المصطفى احتجر في المسجد؛ أي اتخذ حجرة

من نحو حصير يصلى عليها صحفه ابن لهيعة فقال: احتجم[٦٦]، وحديث من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال، صحفه الصولي فقال: شيئًا[٦٧].

ومما تقدم فإن هناك تقاربًا ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهناك اتفاق بينهما.

وبعض القدماء كانوا لا يفرقون بين مصطلحي التصحيف والتحريف، ويجعلانه شيئًا واحدًا أو مترادفين كالسيوطي في كتابه المزهر، ويعقد فصلاً في التصحيف والتحريف، ولم يفصل بينهما فصلاً دقيقًا، ولم يكن عنده ضابط دقيق لما يسمى تحريفًا وما يسمى تصحيفًا[٦٨].

أمّا ابن حجر فيفرق بينهما تفريقًا واضحًا، فقد ذهب إلى أن التّصحيف خاص بتبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها في الخطّ وتخالفها في النّقط بقوله: "**إن كانت المخالفة بتغيير حرْفٍ أو حروفٍ، مع بقاءِ صورة الخط في السياق: فإن كان ذلك بالنسبة إلى النَقْطِ فَالمُصَحَّفُ؛ وأن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحَرَّفُ**"[٦٩]، وإنّما سمّي هذا النّوع من التّحريف تصحيفًا لأنّ الآخذ عن الصّحيفة قد لا يمكنه التّفريق بين الكلمة المرادة والكلمة الّتي تلتبس بها لمشابهتها في الصّورة، بخلاف الآخذ من أفواه أهل العلم. وكان هذا الالتباس كثيرًا قبل اختراع النّقط في القرن الثّاني الهجريّ، وقلّ بعده، إلاّ أنّه لم ينعدم حتّى عند من يلتزم به؛ لأنّ النّقط قد تسقط، وقد تنتقل عن مكانها، فيحصل الالتباس[٧٠].

ثانيًا: تاريخ ظهور المصطلح

لعلّ ظهور مصطلح التصحيف والتحريف تاريخيا في عهد الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ عندما انتشر اللحن والخطأ في قراءة القرآن الكريم قال أبو الأسود الدؤلي[٧١]: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ فرأيته مطرقًا متفكرًا، فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين، قال:إني سمعت ببلدكم هذا لحنًا فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية، فقلت: أن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف... [٧٢]؛ ثم ظهر بشيء من التفاصيل في هذا المصطلح عند أهل الحديث فعرفوه:" تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها"[٧٣]، وأطلق عليه مصطلح الحديث المصحف والمحرف، فالمصحف: وهو ما غير فيه النقط، والمحرف هو ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف[٧٤]، فهو ينقسم بحسب موضعه إلى قسمين: تصحيف في السند والمتن، وأكثرُ ما يقع في المتون، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد. ولا يجوز تعمُّد تغييرِ صورةِ المتنِ مطلقًا، ولا الاختصارُ منه بالنقص، ولا إبدالُ اللفظ المرادِفِ باللفظِ المرادِفِ له، إلا لعالمٍ بمدلولات الألفاظ، وبما يحيل المعاني، على الصحيح في المسألتين[٧٥]، وينقسم بحسب نشأته إلى قسمين: تصحيف بصر، وسمع، وينقسم قسمة ثالثة: إلى تصحيف اللفظ، وتصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ بأن ينطق باللفظ كما هو لكن يضعه لغير معناه[٧٦].

ثالثًا: أسباب التحريف والتصحيف

إن ظهور ظاهرة التحريف والتصحيف غير المقصود نتيجة أمور عدة هي:

- تشابه كثير من الحروف العربية في الرسم: كالباء والتاء والثاء والنون، والفاء والقاف،

والطاء والظاء، والصاد والضاد، والسين والشين. ويشير الأصفهاني إلى ذلك بقوله: "**وأما سبب وقوع التحريف في كتابة العرب فهو أن الذي أبدع وصور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة وهي:الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل**"[٧٧]؛ وقال أرسطو: "**كل كتابة تتشابه صور حروفها فهي على شرف تولد السهو والغلط والخطأ فيها؛ لأن ما في الخط دليل على ما في القول، وما في القول دليل على ما في الفكر، وما في الفكر دليل على ما في ذوات الأشياء**"[٧٨].

- عدم نقط الحروف وشكلها في الكتابة العربية لفترة طويلة[٧٩].
- وقوع التحريف والتصحيف والإكثار مِنْهُ إنما يحصل غالبًا للآخذ من الصحف وبطون الكتب، دون تلق للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص؛ فالصحفي هو الذي يأخذ العلم من الصحف من غير أن يتلقى فيه على يد العلماء[٨٠]، قَالَ سعيد بن عَبْد العزيز التنوخي: "لا تحملوا العلم عن صحفي، ولا تأخذوا القرآن من مصحفي"[٨١]. قال الشاعر:

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة

يكن عن الزيف والتصحيف في حَرَم

ومن يكن آخذا للعلم عن صحف

فعلمه عند أهل العلم كالعدم

قال ابن الصلاح: "**وأما التصحيف: فسبيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط فإن من حرم ذلك وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل والتصحيف**"[٨٢].

١. ضعف الناسخ في النسخ، ونقصد بها أن الناسخ ليس له إمكانيات في معرفة الخطوط في نسخ النصوص، فلو كان الكتاب قد كتب أولاً بالكوفي، ثم نسخ بالخط النسخي، ثم بالمغربي، ثم أعيدت كتابته بالنسخي، ثم كتب بالفارسي أو الرقعة التركي، فلا نهاية لاحتمال وقوع التحريف في مثل هذا الكتاب، وأكثر ذلك يحدث عند النقل من خط لخط، وعند النسخ من أصل قديم؛ لأن الناسخ في هذه الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية في كثير من الأحيان؛ نجد مثل ذلك في ديوان عبيد بن الأبرص الذي نشره المستشرق الإنجليزي ليال (Lyall) فقد جاء فيه: حتى أتى شجرات واستكل عنهن، ففي ذلك تحريفان، والصواب: واستظل تحتهن، والمرجح أن أصل النسخة وهي قديمة جدًا تاريخها سنة ٤٣٠هـ كان مكتوبًا بالخط المغربي، والطاء فيه تشبه الكاف في الخط النسخي، ويشتد الالتباس إذا وقع بعد الكاف لام كما في مثالنا هذا[٨٣].

٢. الخطأ في الإملاء: وهو أن الكاتب لا يفهم كلام المملي عليه فيكتب غيره[٨٤]، بل هذه مشكلة المحققين اليوم في نقل النصوص، فكثير من الكتب المحققة اليوم فيها أخطاء التصحيف والتحريف.

٣. الأخطاء النحوية: ويلحق بالتحريف ذكر

الأخطاء النحوية التي ارتكبها النساخ؛ لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ، فكثيرًا ما بدلوا الصحيح في الأصل بالدارج في لغتهم، فأبدلوا النصب والجزم بالرفع، وأبدلوا المؤنث بالمذكر، والفاء بالواو إلى غير ذلك، وكان أكثر خطئهم في الأعداد؛ لأن العادة كانت جارية على أن ينطقوا بالأعداد طبق اللغة الدارجة. ولهذا السبب فإن النسخ التي لا خطأ فيها في الأعداد نادرة[٨٥].

٤. الخطأ في السَّماع والفهم: فقد يملي المؤلف كتابه على تلاميذه أو ورَّاقية، فيسمع أحدهم نطق المؤلف للكلمة بوجه قد لا يحسنه الآخر، وسمى العلماء هذا السبب باسم (خداع السماع. كأن يملي المملي كلمة (ثابت) فيسمعها الكاتب ويكتبها (نابت) وقال أبو عبيدة: العلم يمسخ على لسان كيسان أربع مرات: يسمع معنا غير ما نسمع، ويكتب في ألواحه خلاف ما يسمع، وينقل إلى الدفتر خلاف ما يكتبه في لوحِهِ، ويقرًا من الدفتر خلاف ما فيه، وأحيانًا خطأ في الفهم: فقد ورد انه قد صحف بعضهم مقولة: "لا يورث حَمِيل إلا ببينة "إلى "لا يرث جميل إلا بثينة" ، والحميل هو الذي يحمل من بلده صغيرًا ولم يولد في بلد الإسلام، قال د. بشار عواد عن ذلك أيضًا: "وأكثر ما يجيء التصحيف والتحريف في كتب التراث المطبوع من سوء قراءة المخطوطات، وغياب الخبرة في الموضوعات التي تتضمنها، فضلاً عن الجهل المستشري بين كثير ممن يتصدون للعناية بهذه الطبعات التجارية ممن يتصدر حرف الدال أسماءهم"[٨٦].

رابعًا: أنواع التحريف والتصحيف

١- **التَّحْرِيفُ اللَّفْظِيُّ**: وهو على أقسام:منها:

أ- **التحريف بالزيادة:** قد يكون زيادة في الكلام لا وجود لها في النص الذي كتبه مؤلفه، من ذلك ما ورد في مخطوطة كوبنهاجن من كتاب: فصول التماثيل "لابن المعتز ورد فيها نص طويل عنوانه ما قيل في أسماء الشراب...قال قطب السرور... هذا النص لا يمكن أن يكون من أصل الكتاب لسبب تاريخي هو أن مصنف كتاب "قطب السرور" كان حيًّا سنة ٤٢٣هـ، وابن المعتز مات سنة٢٩٦هـ، فكيف ينقل ابن المعتز عن كتاب صنفه صاحبه بعد أكثر من قرن من وفاته! [٨٧].

ب- **التحريف بالنقص:** قد يكون نقص في كلام المؤلف؛ لا وجود لها في النص الذي بين أيدينا، ومن ذلك ما وقع في تحريف كتاب:مختصر تاريخ الدول لابن العبري: "... ثم قال له يحيى يومًا: إنك قد أحطت بحواصل الإسكندرية، وختمت على كل الأصناف الموجودة بها، فما لك به انتفاع فلا أعارضك فيه، وما لا انتفاع لك به فنحن أولى به. فقال له عُمرو: ما الذي تحتاج إليه؟ قال: كتب الحكمة التي في خزائن الملوكّية، فقال له عُمرو: ما لا يمكنني أن آمر فيها إلا بعد استئذان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وكتب إلى عمر وعرّفه قول يحيى. فورد عليه كتاب عمر يقول فيه: وأما الكتب التي ذكرتها، فإن كان فيها ما يوافق كتاب الله، ففي كتاب الله عنه غنّى، وأن كان فيها ما يخالف كتاب الله، فلا حاجة إليه، فتقدم بإعدامها. فشرع عمرو بن العاص في تفريقها على

حمّامات الإسكندريّة، وإحراقها في مواقدها، فاستقيدت في مدة ستة أشهر، فاسمع ما جرى وأعجب"[٨٨]، وهذا النص بتمامه قد حذف في إحدى الطبعات قال جرجي زيدان: في كتابه تاريخ التمدن الإسلامي: " كتاب مختصر الدول صفحة ١٨٠من طبعة بوك في أوكسفورد سنة ١٦٦٣م، وأما النسخة المطبوعة في مطبعة الآباء اليسوعيين في بيروت فقد حذفت منها هذه الجملة كلها؛ لسبب لا نعلمه"[٨٩].

٣. تحريف الحروف أو الحركات.

٤. تحريف الكلمات، وهو إمَّا أن يكون في أصل المصحف، وهو باطل بالإجماع، وإمَّا أن تكون زيادة لغرض الإيضاح لما عساه يشكل في فهم المراد من اللفظ، وهو جائز بالاتفاق.

خامسًا: علاج ظاهرة التصحيف والتحريف في النصوص

مما سبق أن هذه الظاهرة منتشرة في كتب تراثنا العربي الإسلامي، ومن ثمَّ الذي يتصدى لهذه المهمة لابدّ له من مواصفات تتحقق فيه، ومن الأمور التي قد تساعد على ضبط النص:

- أن يمتلك المحقق ثقافة عربية واسعة مع التحلي بالصبر والأمانة. قال الجاحظ: "ولربَّما أراد مؤلِّف الكتاب أن يصلِح تصحيفًا أو كلمةً ساقطة، فيكون إنشاء عشرِ ورقاتٍ من حرِّ اللفظ وشريفِ المعاني، أيسَرَ عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردَّه إلى موضعه من اتِّصال الكلام"[٩٠]، وأن يمتلك المحقق خبرة في التمرس بالخطوط، ومعرفة مصطلحات القدماء في الكتابة، والتمرن على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه، ومراجعة مصادر المؤلف والمؤلفات المماثلة لكي تعينه على معرفة الكلمات المصحفة والمحرفة[٩١].

- الرجوع إلى مصادر المؤلف والمتخصصة في موضوع النص الذي نحققه، فهو أمر ضروري جدًا لتصحيح ما قد يبدو في الظاهر صحيحًا لا غبار عليه، وهو في حقيقة أمره مصحف ومحرف، وإن إهمال الرجوع إلى مصادر المؤلف يؤدي إلى كثير من الأوهام والخلل في تحقيق النص[٩٢]، ولقد ضرب د. بشار عواد مثالاً على ذلك: فقد جاء في مقدمة(معجم السفر) للسلفي: "أبو العباس أحمد بن عبد الغفار بن أمشته"، فعلقت المحققة الفاضلة على لفظة(أمشته) بقولها: "في تذكرة الحفاظ: أسنة"، وما انتبهت إلى أن كلا اللفظين مصحف، وأن الصواب فيه (أشته)، كما في المشتبه للذهبي، والطريف أن السلفي نفسه قد ترجم له في معجم السفر لكن المحققة لم تنتبه إلى ذلك، فلو أن المحققة رجعت إلى الكتب المختصة لما وقعت في ها الخطأ الذي هو كثير في هذا الكتاب[٩٣].

- ضرورة الرجوع إلى الاقتباسات لتقويم ما أصاب المخطوط من أوهام النساخ عبر العصور.

- انقسم المحققون في الإشارة إلى الكلمات المصحفة والمحرفة إلى قسمين:

قسم يشير إلى كل اختلاف مهما كان قليل الأهمية كرسم الكلمة مثل(رمى– رما) أو كبيرًا... فيثقلون الهامش بهذه الاختلافات وهي طريقة المستشرقين.

وقسم لا يشير إلا ما له قيمة في قراءة النص بحيث يترتب على اختلاف رسم الكلمة اختلاف

في المعنى، يحتمل أن يكون مردًّا في السياق، وأما الفرق الذي يعلم بداهة انه من الناسخ لجهله أو سهوه فلا يثبتونه، وعلى المحقق إذا وجد ذلك فاشيًا في بعض النسخ، أن يشير في المقدمة إلى أن النسخة الفلانية يكثر فيها التحريف والتشويه، ويكتفي بذلك فلا يتتبع تحريفاتها، فيثقل بها الهامش[٩٤]، ونحن نميل إلى هذا الرأي للأسباب الآنفة الذكر.

- إذا كان التصحيف والتحريف من فعل النساخ وجب على المحقق أن يثبت ما هو صواب من فروق النسخ ويشير إلى ذلك في الحاشية، وأما إذا كان المصنف هو صاحب التصحيف والتحريف فلعلّ من الأسلم والأحوط أن يثبت كما هو ويشار إلى الصواب في الحاشية[٩٥].

- يجوز للمحقق أن يصحح الكلمة المصحفة في النص مما لا يشك فيها؛ لقد جاء في ترجمة الرياشي في كتاب المحمدون من الشعراء[٩٦]:" محمد بن بشير الحميري البري..." علق عليه المحقق في الحاشية ترجمته في معجم الشعراء: ٣٥٣ وهو فيه" محمد بن يسير الرياشي"، والوافي٢:٢٥١ وهو فيه" محمد بن بشير"...وذكر في الأصل ابن بشير وهو تحريف وقع فيه كثيرون، والصحيح محمد بن يسير وهو الاسم الذي حقه أن يكتب في متن الكتاب؛ ومن حق المحقق في مثل هذه الحالة الصريحة أن يصلح المتن ويشير إلى عمله في الحاشية مصحوبا بالبراهين- والبراهين ساطعة ولم يعد هذا الاسم؛ أي محمد بن يسير مشكلة لدى الباحثين، وحسبك أن ترجع إلى مصادره المهمة مثل الشعر والشعراء لابن قتيبة، والأغاني... لتدرك ذلك ولتقتنع بأدلة المحققين[٩٧].

- إذا عجز المحقق على الاهتداء إلى الصواب في تصحيح الكلمة فعليه أن ينبه إلى الكلمة المُصحفة أو المُحرفة باستخدام إحدى الطرق الآتية: كإفراد تعليق له في الحاشية أو الاكتفاء بكتابة كلمة (كذا) أو بوضع علامة التعجب(!) إلى جانب المُصحف أو المُحرف، وبهذا التنبيه يعلن المحقق قصوره بعد بذل قصارى جهده[٩٨]، ومن الأمثلة على ذلك: علق المحقق محمد أبي الفضل إبراهيم على كتاب الطبقات للزبيدي في إحدى الكلمات المصحفة (فرافقة) التي لم يهتدي لها بقوله: " كذا في الأصلين، ولم أتبين وجه الصواب فيها!" [٩٩].

- من المشكلات أيضًا نجد أن بعضهم لا يكفيهم أن يبسطوا رأيهم حتى يفرضوه، ونجدهم يعمدون إلى طرح ما يحكمون بوقوع التصحيف أو التحريف فيه من المتون ويستبدلون به ما يرونه صوابًا، ويعلقون في الحواشي على ما فعلوا، وهم لا يدرون أنهم قد أخطئوا الحكم وصحفوا وحرفوا ما لا تصحيف فيه ولا تحريف من النصوص السليمة الصحيحة، وأنهم أذاعوا الخطأ وحجبوا الصواب وصح فيهم القول المأثور" جناتها أساتها"[١٠٠].

وقد يقع التصحيف أيضًا بعدم معرفة المحقق بالأسماء والأماكن أو المصطلحات الخاصة بغير بلده. فمن خلال دراسة وتحقيق لكتاب أخبار المستفيد بأخبار خالد بن الوليد لابن الحنبلي وقع المحقق جميل عويضة في آفة التصحيف من ذلك ففي الورقة الأولى مثلاً الخطأ في نقل الكلمات وهي: (الحلي والصواب الحلبي)، (الشاذلي والصواب الباذفي)،

(درّها والصواب دررها)، (الكشي والصواب البكشي)... (تجله والصواب تُبجلّه)، (الحارث والصواب الحرث)... [101]

- عند تقويم الكلمات المحرفة لابدّ أن يتقيد المحقق بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان فمثلاً: تصحيح (ليط به) و(ليطبه) إلى (لُبِط به) بمعنى صُرع، تقويم صحيح[102].

- لابدّ للمحقق من أن يراجع مؤلفات ومصنفات العلماء في علاج هذه المشكلة؛ إذ إن ظاهرةُ التصحيف والتحريف كانت موضع دراسةٍ لكثير من العلماء، وقد رتبناها حسب وفيات مؤلفيها منها:

١. تصحيف العلماء[103]: لأبي مُحَمَّد عَبْد الله ابن مُسْلِم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ).

٢. ما صحّف فيه الكوفيون[104]: لأبي بكر الصولي (ت٣٣٥هـ).

٣. التنبيه عَلَى حدوث التصحيف[105]: لحمزة ابن الحسن الأصفهاني(ت٣٦٠هـ).

٤. التنبيهات عَلَى أغاليط الرُّوَاة[106]: لأبي نعيم علي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ).

٥. تصحيفات الْمُحَدِّثِيْنَ[107]: لأبي أحمد الحسن ابن عَبْد الله العسكري(ت٣٨٢هـ).

٦. شرح ما يقع فِيْهِ التصحيف والتحريف[108]: للحسن بن عَبْد الله العسكري.

٧. تصحيفات الْمُحَدِّثِيْنَ[109]: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ (ت٣٨٥هـ).

٨. إصلاح خطأ الْمُحَدِّثِيْنَ: لأبي سليمان حمد بن مُحَمَّد الخطابي (ت٣٨٨هـ).

٩. الرد عَلَى حمزة في حدوث التصحيف: لإسحاق ابن أحمد بن شبيب(ت٤٠٥هـ).

١٠. متفق التصحيف: لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني(ت٤٥٦هـ).

١١. تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل مِنْهُ عن بوادر التصحيف والوهم[110]: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ).

١٢. تالي التلخيص: لأبي بكر أحمد بن علي الْخَطِيْب(ت٤٦٣هـ).

١٣. مشارق الأنوار عَلَى صَحِيْح الآثار:لعياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ).

١٤. ما يؤمن فِيْهِ التصحيف من رجال الأندلس: لأبي الوليد يوسف بن عَبْد العزيز المعروف بابن الدباغ (ت٥٤٦ هـ).

١٥. مطالع الأنوار: لأبي إسحاق إِبْرَاهِيْم بن يوسف ابن إِبْرَاهِيْم المعروف بابن قرقول (ت٥٦٩هـ).

١٦. التصحيف والتحريف[111]: لأبي الفتح عثمان ابن عيسى الموصلي (ت ٦٠٠هـ).

١٧. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: لخليل ابن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ).

١٨. تحبير الموشين فِيْمَا يقال لَهُ بالسين والشين: للفيروزآبادي (ت٨١٧ هـ).

١٩. صحائف التصحيف ولطائف التحريف[112]: لمحمد بن محمد الأزهري الرسام من رجال القرن التاسع.

٢٠. التطريف في التصحيف[113]: لأبي الفضل السيوطي (ت٩١١ هـ).

٢١. التنبيه عَلَى غلط الجاهل والتنبيه[114]: لابن

كمال باشا (ت٩٤٠هـ).

٢٢. التعريف في فن التصحيف[١١٥]: لمحمد ابن علي بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ).

وَقَدْ ساق هَذِهِ الكتب ورتبها موفق بن عَبْد الله في كتابه " توثيق النصوص":١٧٤-١٧٨.

الخاتمة:

فقد تم خلال هذا البحث تقديم عرض موجز للمشكلات التي تواجه المحققين والباحثين في التراث العربي الإسلامي من خلال التعريف بأهم المشكلات، ثم تطرقنا لتصنيفات هذه المشكلات والحديث عنها فمنها ما قد تواجههم قبل تحقيق النص، ومنها ما يكون في أثناء تحقيق النص، كما أشرنا أيضًا إلى مشكلة التصحيف والتحريف، وتقديم مجموعة من الأسس والأساليب التي يمكن أن تشكل معالجة عامة للمشكلات في تحقيق المخطوطات.

ومن خلال ما سبق تم الوصول إلى النتائج الآتية:

١. إن الكثير من مخطوطات تراثنا العربي الإسلامي قد تعرض للإهمال، مما أثر على حالها وسوء خزنها من ضياع نسخ من المخطوطات أو تعرض أوراقها إلى آفات الأرضة والرطوبة والحرارة... مما أثرت على النص إما خرمًا أو تمزقًا وضياع نصوص منها... مما شكلت مشاكل حقيقية في تحقيق النص.

٢. قلة الخبرة وضعف ثقافة المحقق قد يكون أحد أهم الأسباب في الوقوع في غياهب المشكلات التي تواجههم في تحقيق النصوص، وفي مقدمتها مشكلة التصحيف والتحريف.

٣. تصنف المشكلات التي تواجه المحققين إلى تصنيفات عدة منها: ما قد تواجههم قبل تحقيق النص من كثرة أو قلة النسخ، ومنها ما يكون في أثناء تحقيق النص منها: الخلل في ترتيب الصفحات، والسقط، وأخطاء النساخ، واختلاف أنواع الخطوط، وطرائق الإعجام والتشكيل، وطريقة كتابة الأرقام، وبعض علامات الترقيم.

٤. مشكلة التصحيف والتحريف من أهم المشكلات التي ابتلى بهما التراث العربي الإسلامي والمصنفون العرب؛ لأنها تتصل بسلامة النص.

الحواشي

١- الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ٢٧٦/٢٩.
٢- الجرجاني، التعريفات، ص٢٧٦.
٣- المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٦٥٧.
٤- ابن منظور، لسان العرب، ٤٩/١٠.
٥- الأزهري، تهذيب اللغة، ٢٤٦/٣.
٦- الجرجاني، التعريفات، ص٧٥.
٧- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٢.
٨- العدواني، آمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص، ص١١٩.
٩- فُرُنْسَو دِيرُوش، المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، ص٤٤.
١٠- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص، ص٢٩.
١١- عسيلان، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص١٢١.
١٢- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ص١٤٧.
١٣- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٣١-٣٢.
١٤- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٣٢.
١٥- عبد المجيد دياب، تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، ص٢٤٠.
١٦- المرجع نفسه، ص٢٤٢.
١٧- المرجع نفسه، ص٢٤٢.
١٨- فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ص١٤٧.

١٩- دياب، تحقيق التراث العربي، ص٢٤٩.

٢٠- أمالي مصطفى جواد، ص١٢٠.

٢١- عسيلان، تحقيق المخطوطات، ص١٢١.

٢٢- مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفا، عبد العزيز الفشتالي، تحقيق عبد الله كنون، المطبعة المهدية، (تطوان /١٩٦٤م)، ص٩.

٢٣- آرثر. ج. اربري، فهرس المخطوطات العربية في مكتبة جستربتي /ايرلندا، ٢/٦٩٦-٦٩٧.

٢٤- للاستزادة ينظر: ابن رأس غنمة، أبو الوليد إسماعيل ابن محمد الاشبيلي(ت٦٢٩هـ/١٢٣٢م)، مناقل الدرر ومنابت الزهر، ص١٤٣.

٢٥- آرثر. ج. اربري، فهرس المخطوطات العربية، ١/٦.

٢٦- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٣.

٢٧- فيصل الحفيان، فن فهرسة المخطوطات مداخل وقضايا، ص١٠٦.

٢٨- أحمد شوقي بنين، علاقة الفهرسة بعلم المخطوطات، ص٣٥.

٢٩- لقد صور العديد من المخطوطات المشوهة للباحثين والمحققين في مكتبة أوقاف الموصل نتيجة للأسباب الأنفة الذكر، ولقد اطلعت على ذلك من خلال عملي هناك.

٣٠- نبيلة عبد المنعم داؤود، المخطوطات العربية ومناهج تحقيقها، ص٣٥.

٣١- أحمد بنين وطوبي، معجم مصطلحات المخطوط العربي، ص٩٣.

٣٢- أحمد بنين وطوبي، معجم مصطلحات المخطوط العربي، ص٢٠١.

٣٣- موفق بن عبدالله بن عبد القادر، توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص١٤٢.

٣٤- ينظر: برجشتراسر، أصول نقد النصوص، ص٤٢-٤٣؛ صلاح الدين المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات، ص١٠.

٣٥- برجشتراسر، أصول نقد النصوص، ص٤٣.

٣٦- نبيلة عبد المنعم، المخطوطات العربية ومناهج تحقيقها، ص٣٢.

٣٧- بشار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، ص١١.

٣٨- نبيلة عبد المنعم، مرجع سابق، ص٣٢.

٣٩- القفطي، المحمدون من الشعراء، ص٤٨.

٤٠- علي جواد طاهر، فوات المحققين، ص١٧.

٤١- المرجع نفسه، ص٤٨.

٤٢- أحمد بنين، معجم مصطلحات المخطوط العربي، ص١٤٣.

٤٣- المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري، ص٦٥.

٤٤- ينظر: المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات، ص١٧.

٤٥- دياب، تحقيق التراث العربي، ص٢٦٢.

٤٦- حسام سعيد النعيمي، تحقيق النصوص بين المنهج والاجتهاد، ص٤٦.

٤٧- عبد السلام هارون، تحقيق النص، ص٧٢.

٤٨- موفق بن عبدالله، توثيق النصوص وضبطها، ص١٢٨.

٤٩- دياب، تحقيق التراث العربي، ص٢٦٥.

٥٠- عبد السلام هارون، تحقيق النص، ص٧٢.

٥١- السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ٢/٦٨.

٥٢- العسكري، تصحيفات المحدثين، ص٧١.

٥٣- الجوزي، أخبار الحمقى والمغفلين، ص٨٢.

٥٤- القلعجي، معجم لغة الفقهاء، ص١٢٣.

٥٥- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القران، ص٢٢٨ ؛ المناوي، التعاريف، ص١٦٣.

٥٦- البقرة: ٧٥.

٥٧- النساء: ٤٦.

٥٨- الازهري، تهذيب اللغة، ٢/٩٩.

٥٩- الجرجاني، التعريفات، ص٧٥.

٦٠- العسكري، تصحيفات المحدِّثين، ١/٣٩.

٦١- ابن سيده، المخصص، ٤/٨.

٦٢- الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ١/٣٣٤.

٦٣- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القران، ص٤٧٦.

٦٤- الجرجاني، التعريفات، ص٨٢.

٦٥- السخاوي، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ص٢٢٢ ؛ العسكري، تصحيفات المحدِّثين، ١/٣٩.

٦٦- المناوي، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، ٢/١٠٦.

٦٧- المناوي، اليواقيت والدرر، ٢/١٠٧.

٦٨- هارون، تحقيق النصوص، ص٦١.

٦٩- ابن حجر، نُزهة النَّظر في توضِيح نُخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص ١١٥.

٧٠- الموسوعة الفقهية الكويتية، ١٠/١٩٨.

٧١- ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكناني، من كبار التابعين، ولي إمارة البصرة في عهد علي ﷺ، كان فقيها شاعرا، وهو أول من وضع أصول علم النحو بإشارة من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأول من نقط المصحف الشريف، توفي بالبصرة سنة ٦٩هـ.

ينظر ترجمته: أخبار النحويين البصريين ٣٣-٣٧، وأنباه الرواة ١/٣٩-٥٨، والإصابة ٢/٢٣٢.

٧٢- السيوطي، سبب وضع علم العربية، ص٣٤.

٧٣- نور الدين عتر، نهج النقد في علوم الحديث، ص٤٤٤.

٧٤- المرجع نفسه، ص٤٤٦.

٧٥- ابن حجر، نزهة النظر، ١١٥.

٧٦- عتر، مرجع سابق، ص٤٤٥.

٧٧- حمزة الاصفهاني، التنبيه على حدوث التصحيف، ص٢٧.

٧٨- المصدر نفسه، ص٢٧.

٧٩- هلال ناجي، محاضرات في تحقيق النصوص، ص٨٥.

٨٠- العسكري، تصحيفات المحدِّثين، ص٢٤.

٨١- المصدر نفسه، ١/٧.

٨٢- الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح، ص١٢٠.

٨٣- برجستراسر، أصول نقد النصوص، ص٨٠-٨١.

٨٤- المرجع نفسه، ص ٨٢.

٨٥- المرجع نفسه، ص ٨٣.

٨٦- بشار عواد، في تحقيق النص، ص٤٧٤.

٨٧- هلال ناجي، محاضرات في تحقيق النصوص، ص٨٥.

٨٨- ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص١٧٦.

٨٩- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ٣/٤٦.

٩٠- الجاحظ، الحيوان، ١/٧٩.

٩١- للاستزادة عن ها الموضوع ينظر: عبد السلام هارون، تحقيق النصوص، ص ٤٨-٦٠.

٩٢- نبيلة عبد المنعم، المخطوطات العربية، ٣٣.

٩٣- ضبط النص والتعليق عليه، ص١٢.

٩٤- الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، ص٩٤.

٩٥- المرجع نفسه، ص٩٤.

٩٦- القفطي، النحمدون من الشعراء، ص١٦١.

٩٧- الطاهر، فوات المحققين، ص٢٣.

٩٨- موفق بن عبد الله، توثيق النصوص وضبطها، ص١٤٣؛صالح الأشتر، ألوان من التصحيف والتحريف، ص٢٢.

٩٩- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص١٠٦

١٠٠- الأشتر، ألوان من التصحيف والتحريف، ص٢٨.

١٠١- اخبار المستفيد، ابن الحنبلي، ص ٦.

١٠٢- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص، ص٦٧.

١٠٣- نشر محققًا مرتين بتحقيق محمد حسن آل ياسين، ومحمد اسعد طلس في دمشق سنة ١٩٦٨م.

١٠٤- كتاب صغير مفقود نقل منه الصفدي من كتابه تصحيح التصحيف.

١٠٥- نشر محققًا مرتين بتحقيق محمد حسن آل ياسين، ومحمد اسعد طلس في دمشق سنة ١٩٦٨م.

١٠٦- نشر القسم الأول منه في القاهرة سنة ١٩٦٧م بتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي مع كتاب المنقوص والممدود للفراء، ثم نشر القسم الثاني في بغداد سنة ١٩٩١م بتحقيق د.خليل ابراهيم عطية.

١٠٧- حققه د. محمود ميرة، وطبع في القاهرة سنة ١٩٨٢م.

١٠٨- حققه عبد العزيز أحمد، وطبع في القاهرة سنة ١٩٦٣م.

١٠٩- مفقود.

١١٠- حققته سكينة الشهابي، وطبع في دمشق سنة ١٩٨٥م.

١١١- مفقود.

١١٢- مفقود.

١١٣- حققه: د.علي حسين البواب، وطبع في عمان سنة ١٩٨٨م.

١١٤- حققه د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، وطبع في بغداد سنة ١٩٨٠م في مجلة المورد.

١١٥- مخطوط بالإسكندرية برقم ٢٢٠٨.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

القران الكريم

ابن حجر: أحمد بن علي العَسْقلاني (ت٨٥٢هـ):

١. نُزهة النَّظر في توضِيح نُخبة الفكر في مصطلح أَهل الأثر، تحقيق: د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط٢، (المدينة المنورة/٢٠٠٨م).

ابن الحنبلي: رضي الدين محمد بن ابراهيم (ت٩٧١هـ):

٢. اخبار المستفيد باخبار خالد بن الوليد، دراسة وتحقيق: د.رائد امير عبدالله، ط١، دار الكتب العلمية، (بيروت/٢٠١٢م).

ابن رأس غنمة، أبو الوليد إسماعيل بن محمد الاشبيلي (ت٦٢٩هـ):

٣. مناقل الدرر ومنابت الزهر، تحقيق: د.رائد أمير عبدالله ود.خالد عبد الجبار شيت، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، (بغداد/٢٠٠٨م).

ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (ت٣٩٨هـ):

٤. المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، (بيروت/١٩٩٦م).

ابن العبري: أبو الفرج غوريغوريوس بن أهرون الملطي (ت١٢٨٦م):

٥. تاريخ مختصر الدول، صححه الأب أنطون صالحاني اليسوعي، ط٢، دار الرائد اللبناني، (بيروت/١٩٨٣م).

ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري(ت٧١١ هـ):

٦. لسان العرب، ط١، دار صادر، (بيروت/١٩٩٠م).

الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد(ت٣٧٠هـ):

٧. تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، (بيروت/٢٠٠١م).

الجرجاني: علي بن محمد بن علي (ت٧٤٠هـ):

٨. التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي، (بيروت/١٤٠٥).

الجاحظ: عمرو بن بحر بن محبوب البصري (ت٢٥٥هـ)

٩. الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة/١٩٤٥).

الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥١٠هـ):

١٠. أخبار الحمقى والمغفلين، المكتب التجاري، (بيروت/د.ت).

حمزة بن الحسن الاصفهاني (ت٣٦٠هـ):

١١. التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق محمد اسعد طلس، ط٢، دار صادر، (بيروت/١٩٩٢م).

الراغب الأصفهاني:الحسين بن محمد بن المفضل(ت في حدود ٤٢٥هـ):

١٢. مفردات ألفاظ القران، تحقيق: صفوان عدنان داؤودي، ط١، دار القلم، (دمشق/١٩٩٦م).

الزبيدي: محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ):

١٣. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق:محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، (مصر/د.ت).

الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت١٢٠٥هـ).

١٤. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، (الكويت/١٩٩٧م).

السخاوي: ابن الجزري(ت٩٠٢هـ):

١٥. الغاية فى شرح الهداية في علم الرواية، تحقيق:أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، (د.م/٢٠٠١م).

السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ):

١٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق:عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، (الرياض/د.ت).

١٧. سبب وضع علم العربية، تحقيق: مروان العطية، ط١، دار الهجرة، (دمشق/١٩٨٨).

الشهرزوري: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن(ت٦٤٣هـ):

١٨. مقدمة ابن الصلاح، ط١، مكتبة الفارابي، (د.م/١٩٨٤).

عبد العزيز الفشتالي:

١٩. مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفا، تحقيق عبد الله كنون، المطبعة المهدية، (تطوان/١٩٦٤م).

العسكري: الحسن بن عبدالله بن سعيد (ت٣٨٢هـ):

٢٠. تصحيفات المحدثين، دراسة وتحقيق محمود أحمد ميرة، ط١، المطبعة العربية الحديثة، (القاهرة/١٩٨٢م).

القفطي: علي بن يوسف(ت٦٤٦هـ):

٢١. المحمدون من الشعراء، تحقيق: حسن معمري، مطبعة المثنى، (بيروت/١٩٩م).

المناوي: محمد عبد الرؤوف ت١٠٣١هـ):

٢٢. التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د.محمد رضوان الداية، ط١، دار الفكر المعاصر، (بيروت/١٤١٠هـ).

٢٣. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، (الرياض/١٩٩٩م).

ثانيًا: المراجع:

أحمد شوقي بنبن، و مصطفى طوبي:

٢٤. معجم مصطلحات المخطوط العربي، ط٣، الخزانة الحسنية مطبعة الوراقة الوطنية، (الرباط/٢٠٠٥م).

أحمد شوقي بنين:

٢٥. علاقة الفهرسة بعلم المخطوطات، تحرير الحفيان، فن فهرسة المخطوطات.

آرثر. ج. اربري:

٢٦. فهرس المخطوطات العربية في مكتبة جستربتي/ ايرلندا دبلن، ترجمة محمود شاكر سعيد وإحسان صدقي العمر، (عمان/١٩٩٣م).

بشار عواد معروف:

٢٧. ضبط النص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة، (بيروت/١٩٨٢م).

٢٨. في تحقيق النص، ط١، دار الغرب الإسلامي، (بيروت/٢٠٠٤م).

جرجي زيدان:

٢٩. تاريخ التمدن الإسلامي، دار مكتبة الحياة، (بيروت/ دت).

جوتهلف برجستراسر:

٣٠. أصول نقد النصوص ونشر الكتب، تقديم محمد حمدي البكري، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة/١٩٩٥م)

حسام سعيد النعيمي:

٣١. تحقيق النصوص بين المنهج والاجتهاد، جامعة بغداد، (بغداد/١٩٩٠م).

صالح الأشتر:

٣٢. ألوان من التصحيف والتحريف في كتب التراث الأدبي المحققة، مطبعة الصباح، (دمشق/١٩٩٢م).

صلاح الدين المنجد:

٣٣. قواعد تحقيق المخطوطات، ط٧، دار الكتاب الجديد، (بيروت/١٩٨٧م).

عبد السلام هارون:

٣٤. تحقيق النصوص ونشرها، ط٧، مكتبة الخانجي، (القاهرة/١٩٩٨م).

عبد المجيد دياب:

٣٥. تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، مطبعة سجل العرب، (القاهرة/١٩٨٣م).

العدواني: عبد الوهاب محمد علي:

٣٦. آمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص، مجلة المورد، العدد الأول، المجلد السادس، (بغداد/١٩٧٧م).

عسيلان: د. عبد الله بن عبد الرحيم:

٣٧. تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض/١٩٩٤م).

علي جواد طاهر:

٣٨. فوات المحققين، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد/١٩٩٠م).

٣٩. تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، ط١، مجمع الفاتح للجامعات، (ليبيا /١٩٨٩م).

فُرُنْسَو دِيرُوش:

٤٠. المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، ترجمه: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، (لندن/٢٠٠٥م).

فيصل الحفيان:

٤١. فن فهرسة المخطوطات مداخل وقضايا، معهد المخطوطات العربية، (القاهرة /١٩٩٩م).

الفيومي:أحمد بن محمد بن علي المقري:

٤٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، (بيروت/د.ت).

القلعجي محمد روا:

٤٣. معجم لغة الفقهاء، ط١، دار النفائس، (بيروت/ ١٩٩٥م).

المشوخي: عابد سليمان:

٤٤. أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري، مكتبة الملك فهد، (الرياض/١٩٩٤م).

موفق بن عبدالله بن عبد القادر:

٤٥. توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ط١، المكتبة المكية، (مكة المكرمة /١٩٩٣م).

مهدي فضل الله:

٤٦. أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت/١٩٩٨م).

نبيلة عبد المنعم داود:

٤٧. المخطوطات العربية ومناهج تحقيقها، مركز إحياء التراث العلمي العربي، (بغداد/دت)،

نور الدين عتر:

٤٨. نهج النقد في علوم الحديث، ط٣، دار الفكر دمشق، (سورية/١٩٩٧م).

هلال ناجي:

٤٩. محاضرات في تحقيق النصوص، ط١، دار الغرب الإسلامي، (بيروت/١٩٩٤م).

ثالثًا: الموسوعات

٥٠. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢، دار السلاسل، (الكويت /١٤٢٧هـ).

INDEX

Editorial

Islamic heritage the path and the hurdles
Editing Director 4

Researches Titles:

The formation of the language and the construction of style in the poetry of Idrees Jamma
Dr. Mohammed Mahjub Mohammed 6

Prepositional 'Maa' after 'Inna' and its sisters and prepositions 'Rubba' and 'Kaaf' between effect and prevention
Prof. Khaleel Ibrahim Al samararri 22

Sequel of the dictionary of poets by al-Marzabani
Dr. Abbas Hani al-Jarrakh 38

Toll gates between Egypt and the Levant during Crusades
Dr. Ahmad Ibrahim al-Saifi 63

Semantic lucidity and aesthetic coating in parenthesis, a glance on grammatical structure and stylistic influence
Dr. Mohammadan bin Ahmad al-Mahbubi 80

Music as a cultural practice
Mr. Aziz Al-Wartani 105

Subjective and collective exegesis of Ibn Taymiyyah (728 AH) through his book 'al-Furqan baina awliyairrahman wa awliyaishshaitan'
Prof. Ahmed Rehamani 112

Problems in editing manuscripts "tampering and distortion" as a model
Prof. Ameer Al- Rashid 137

Manuscripts' Verification:

Tadhkiratul gahfilin an qubhi ikhtilafil mumineen, by. Omar bin Saeed Al-Footy
Dr. Adam Bamba 161

Abstracts 206

Āfāq Al Thaqāfah Wa'l-Turāth

A Quarterly Journal of Cultural Heritage

Published by:
The Department of Studies,
Publications and Foreign Affairs
Juma Al Majid Center
for Culture and Heritage
Dubai - P.O. Box: 55156
Tel.: (04) 2624999
Fax.: (04) 2696950
United Arab Emirates
Email: info@almajidcenter.org
Website: www.almajidcenter.org

Volume 22 : No.88 - Safar - 1436 A.H. - December 2014

INTERNATIONAL RECORD NUMBER

ISSN 1607 - 2081

This Journal is listed in the "Ulrich's International Periodicals Directory" under record No. 349378

EDITORIAL BOARD

EDITING DIRECTOR
Dr. Azzeddine BenZeghiba

EDITING SECRETARY
Dr. Fatma Nasser Al Mukhaini

EDITORIAL BOARD
Prof. Fatima Al Sayegh
Prof. Hamza Abdulla Al Malibari
Prof. Salamah M. Al Harfi Al Bluwi
Dr. Muhammad Ahmad Al Qurashi

ANNUAL SUBSCRIPTION RATE

	U.A.E.	Other Countries
Institutions	100 Dhs.	150 Dhs.
Individuals	70 Dhs.	100 Dhs.
Students	40 Dhs.	75 Dhs.

Articles in this magazine represent the views of their authors and do not necessarily reflect those of the center or the magazine, or their officers.

الشروط الخاصة بنشر كتب محكمة ضمن سلسلة آفاق الثقافة والتراث

١ – أن يكون الموضوع المطروق متميّزًا بالجدّة والموضوعية والشمول والإثراء المعرفي، وأن يتناول أحد أمرين:

- قضية ثقافية معاصرة، يعود بحثها بالفائدة على الثقافة العربية والإسلامية، وتسهم في تجاوز المشكلات الثقافية.
- قضية تراثية علمية، تسهم في تنمية الزاد الفكري والمعرفي لدى الإنسان العربي المسلم، وتثري الثقافة العربية والإسلامية بالجديد.

٢ – ألاّ يكون الكتاب جزءًا من رسالة الماجستير أو الدكتوراه التي أعدّها الباحث، وألاّ يكون قد سبق نشره على أيّ نحوٍّ كان، ويشمل ذلك الكتب المقدمة للنشر إلى جهة أخرى، أو تلك التي سبق تقديمها للجامعات أو الندوات العلمية وغيرها، ويثبت ذلك بإقرار بخط الباحث وتوقيعه.

٣ – يجب أن يُراعى في الكتب المتضمنة لنصوصٍ شرعية ضبطها بالشكل مع الدقّة في الكتابة، وعزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة.

٤ – يجب أن يكون الكتاب سليمًا خاليًا من الأخطاء اللغوية والنحوية، مع مراعاة علامات الترقيم المتعارف عليها في الأسلوب العربي، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

٥ – يجب اتّباع المنهج العلمي من حيث الإحاطة، والاستقصاء، والاعتماد على المصادر الأصيلة، والإسناد، والتوثيق، والحواشي، والمصادر، والمراجع، وغير ذلك من القواعد المرعية في البحوث العلمية، مع مراعاة أن تكون مراجع كلّ صفحة وحواشيها أسفلها.

٦ – بيان المصادر والمراجع العلمية ومؤلفيها في نهاية كلّ كتاب مرتبة ترتيبًا هجائيًّا تبعًا للعنوان، مع بيان جهة النشر وتاريخه.

٧ – أن يكون الكتاب مجموعًا بالحاسوب، أو مرقونًا بالآلة الكاتبة، أو بخط واضح، وأن تكون الكتابة على وجهٍ واحد من الورقة.

٨ – على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن حياته العلميّة، مبيّنًا اسمه الثلاثي ودرجته العلمية، ووظيفته، ومكان عمله من قسم وكلية وجامعة، إضافةً إلى عنوانه، وصورة شخصية ملونة حديثة.

٩ – يمكن أن يكون الكتاب تحقيقًا لمخطوطة تراثية، وفي هذه الحالة تتبع القواعد العلمية المعروفة في تحقيق التراث، وترفق بالكتاب صور من نسخ المخطوط المحقّق الخطيّة المعتمدة في التحقيق.

١٠ – أن لا يقل الكتاب عن مئة صفحة ولا يزيد عن مئتين.

١١ – تخضع الكتب المقدمة للتقويم والتحكيم حسب القواعد والضوابط التي يلتزم بها، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين، قصد الارتقاء بالبحث العلمي خدمةً للأمّة ورفعًا لشأنها، ومن تلك القواعد عدم معرفة المحكمين أسماء الباحثين، وعدم معرفة الباحثين أسماء المحكمين، سواء وافق المحكمون على نشر البحوث من غير تعديل أو أبدوا بعض الملاحظات عليها، أو رأوا عدم صلاحيتها للنشر.

ملاحظات

١ – ما ينشر في هذه السلسلة من آراء يعبّر عن فكر أصحابها، ولا يمثّل رأي الناشر أو اتجاهه.

٢ – لا تُردّ الكتب المرسلة إلى أصحابها، سواءً نشرت أو لم تنشر.

٣ – لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر كتابه بعد عرضه على التحكيم إلاّ لأسباب تقتنع بها اللجنة المشرفة على إصدار السلسلة، وذلك قبل إشعاره بقبول كتابه للنشر.

٤ – يُستبعد أيّ كتابٍ مخالف للشروط المذكورة.

٥ – يدفع المركز مكافآت مقابل الكتب المنشورة وثلاثين نسخة من الكتاب المطبوع.

آفاق الثقافة والتراث
السنة الثانية والعشرون : العدد الثامن والثمانون ـ صفر ١٤٣٦ هـ / كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤ م
مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

Āfāq Al Thaqāfah Wa'l-Turāth

A Quarterly Journal of Cultural Heritage

Juma Al Majid Center for Culture and Heritage - Dubai

Volume 22 : No.88 - Safar - 1436 A.H. - December 2014

شجرة نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن الجزري:

محمد بن محمد بن محمد العمري الدمشقي الشيرازي الشافعي شمس الدين، أبو الخير ٨٣٣هـ.

Genealogical tree of Prophet Mohammed (peace and blessings be upon him) By. Ibn al-Jazari, Mohammed bin Mohammed al-Dimashqi al-Shafiee, d. 833 AH.

Published by:

Department of Studies, Publications and Foreign Affairs
Juma Al Majid Center for Culture and Heritage